تصحيح القاموس المحيط

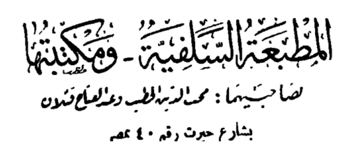
بقلم الفقير اليه تعالى



الطبعة الاولى

القاهرة

١٣٤٣



﴿ ذكر النسخ التي اطلعنا عليها ﴾

اجتمع لدينا ثماني نسخ من القاموس غير نسخته المدمجة في شرحه المسمّى بتاج العروس أربع منها مخطوطة وأربع مطبوعة كنّا نستأنس ونسترشد بما فيها عند تحقيق هذه الاغلاط وهي :

(١) نسخة مخطوطة في مجلد واحد بخط محمّد بن عليّ بن محمّد الاحلافيّ الأزهريّ الشافعيّ أتمّ كتابتها في الثالث والعشرين من ذي الحجة سنة ٩٦٥ وبأوّلها صفحة مذهبة ملوّنة النقش بها اسم الكتاب واسم مؤلفه .

(٢) نسخة مخطوطة في مجلدين الأوّل منهما قديم ولكن سقط منه من أثناء مادّة (ج ن أ) الى (ض ب ب) والثاني كامل وهو بخط أحمد بن محمّد ابن ابراهيم السبيعيّ المالكيّ فرغ منه في عاشر ربيع الأوّل سنة ١٠٧٧ .

(٣) نسخة مخطوطة في أربعة مجلدات والموجود منها ثلاثة وفُقد المجلد الثاني وفيه من الراء الى الضاد . وهي بخط زين الدين بن أحمد بن عليّ المعروف بالشُّمَيفيّ (١) الحلبيّ فرغ من كتابتها في ثاني عشري جمادى الأُولى سنة ١٠٣٦ بالقسطنطينية من نسخة عُورضت مع المصنّف وكتب خطه على أماكن منها .

(٤) نسخة مخطوطة في مجلدين والموجود منها النصف الثاني من العين الى آخر الكتاب وهو بخط محمّد بن زكريّا بن محمّد أتمّ كتابته في ختام المحرّم سنة ٩٤٣ .

(٥) نسخة مطبوعة في كلكتة بالهند في أربعة أجزاء تمّ طبعها سنة ١٢٣٢ بمطبعة العلامة أحمد بن محمّد بن علي الانصاريّ اليمنيّ الشرواني من علماء القرن

(١) الشميفي بضمّ ففتح فسكون كما ضبطه هو بخطه في آخر النسخة المذكورة والذي في ترجمته من خلاصة الاثر (الاشمافيّ) وقد ذكر له عدّة تاليف وقال انه توفي في حدود سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين بعد الألف . وعندنا من مؤلفاته التي لم يذكرها صاحب الخلاصة المنتخب في تاريخ حلب وغيرها انتخبه من تاريخ ابن الشحنة وهو مختصر في ١٢٣ صفحة .

الثالث عشر ومؤلف حديقة الأفراح لازالة الأتراح ونفحة اليمن والعجب العجاب فيما يفيد الكتاب وغيرها . وهي أول طبعة للقاموس وقد صححها العالم المذكور بمعونة الشيخ أوحد الدين البلجراميّ وقال عنها العلامة السيد محمد صديق حسن خان بهادر في البلغة في أصول اللغة إن مصححها اجتمع لديه احدى عشرة نسخة من القاموس أيام تصحيحه غير كتب كثيرة لغوية عدد أسماءها ثم ذكر انهـا مع ذلك لم تسلم من أوهام كثيرة وان اشتهرت في الهند واعتمد عليها الناس .

(٦) نسخة مطبوعة في كلـكتة بالهنـد على الحجر في مجلد واحـد سنة ١٢٧٠ .

(٧) نسخة مطبوعة في بولاق بالقاهرة سنة ١٢٧٢ في مجلدين صحح الأول منها العلامة الشيخ نصر الهُوريني وهو الى الظاء وصحح الثاني العلامة الشيخ محمد قطة العَدَوي الى النون ثم أتم تصحيحه الشيخ نصر المذكور وهي الطبعة الأولى البولاقية .

(٨) نسخة مطبوعة في المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٩ في أربعـة مجلدات بتصحيح الشيخ محمد الزهري الغمراوي بعد ما قوبلت على نسخة العلامة الامام محمد محمود الشنقيطيّ المقابلة على نسخة المؤلف المحفوظة بخزانة الكوبريلي بالقسطنطينية وهي المعروفة بالنسخة الصلاحية الرسولية . غير أن الطابع راعى فيها اثبات مافي الطبعة البولاقية وما على حواشيها كما هو وجعل الزيادات الموجودة بالنسخة الرسولية بين قوسين وما رجع عنه المؤلف بين نجمين وأثبت بالحواشي ما خالفت فيه النسخة الرسولية سائر النسخ في الألفاظ .

بيان الاغلاط

(فمن ذلك في مادّة ـ ك ي أ ـ ج ١ ص ٢٧ س ١٠) « و قد كِئْتُ كَيْأً وكِيأة و كُؤُوتاً كَوْءاً وكَاواً على القلب هِبْتُهُ وجَبُنْت » . وضُبط (هِبّته) بكسر الهـاء وفتح الموحّدة المشدّدة ولامعنى له هنا والصواب (هِبْتُهُ) بكسر أوّله وسكون الموحّدة المخففة وهو هاب الماضي أسند الى ضمير المتكلم.

(وفي مادّة ـ ل ظ أ ـ ج ١ ص ٢٨ س ٢) « اللَظَأُ كَكَبَلٍ الشيء القليل» . وورد (كَكَبَلٍ) هكذا بثلاث فتحات وكسرتين تحت اللام أي بزيادة فتحة على أحرف الكلمة في هذه الصورة والصواب (كَجَبَلٍ) بجيم بين الكاف والباء وهي كلمة أتي بها للوزن ووردت كذلك في نسـخة الشرح فالفتحة الزائدة هي فتحة الجيم الساقطة في الطبع .

(و في مادّة ـ ج د ب ـ ج ١ ص ٤٤ س ٢٤) « و أمّ جُنْدَبِ الداهية » . بكسرة واحدة في آخر (جندب) ولا وجه له فالصواب تنوينه كما ضبط بعد ذلك في هذا السطر.

(وفي مادّة ـ ش ب ب ـ ج ١ ص ٨٤ س ٢٤) « وشَبَّت النـار وشُبَّت شَباً وشُبوباً » . وضُبط (شَباً) بتخفيف البآء والصواب تشديدها لأنّ الـكلام في (ش ب ب) المضعّف لا في (ش ب و) المعتلّ

(وفي مادّة ـ ش ع ب ـ ج ١ ص ٨٨ س ١٤) « والشَعُوبَى قرية باليمن وبالضمّ محتقر أمر العرب وهم الشعوبِيَّـة » . وضُبطت (الشعوبَى) بفتح الموحّدة أي على أنها مقصورة ومقتضى العبارة أن محتقر أمر العرب مثلها في ذلك لايختلف عنها الا بضمّ أوّله وهو شيء لم يقل به أحد لانّ الياء التي بآخره

للنسبة فهي مشدّدة مكسور ما قبلها قال في اللسان « غلبت الشُّعُوب بلفظ الجمع على جيل العجم حتّى قيل لمحتقر أمر العرب شُعُوبِيّ أضافوا الى الجمع لغلبته على الجيل الواحد كقولهم أنصاريّ » . والذي في نسختي كلكتّة المطبوعتين سنة ١٢٣٢ و ١٢٧٠ والنسخة طبع الميمنيّة بالقاهرة سنة ١٣١٩ « والشَّعُوبِيْ قرية باليمن » الخ أي بكسر الموحّدة وتشديد المثنّاة التحتيّة والظاهر أنّه الصواب المتعيّن من ضبط اللفظ الثاني . وقد وردت هذه اللفظة في نسخ القاموس المخطوطة التي اطّلعنا عليها بلاضبط الاّ أنّ الياء وردت فيها منقوطة وبه يُستأنس في عدم القصر . ولم يذكر ياقوت في معجمه غير شَعُوب لقصر باليمن أو بساتين بظاهر صنعاء .

(وفي مادّة ـ ع ظ ب ـ ج ١ ص ١٠٥ س ٢١) « والعُنْظُب كقنفذ..... الجراد الضخم أو الدَكَرُ الأصفر منه » . والصواب (الذكر) بالذال المعجمة وهو ظاهر . أمّا من يصوّب مثله تبعاً لمن يزعم انّ قلب الذال دالاً لغة لبعض العرب فهو على فرض صحّته ممّا لا يصحّ التعبير به في كتب اللغة وانّما يذكر لبيانه والتنبيه عليه .

(وفي مادّة ـ ع ق ب ـ ج ١ ص ١٠٦ س ١) « والعاقِبُ الذي يَحْلُف السيّدَ والذي يَحْلُفُ من كان قبله في الخير » . ورُوي (يحلف) في الموضعين بالحاء المهملة والصواب بالخاء المعجمة لأنّ المراد من يكون خليفته بعده وحسبك قوله بعد ذلك « وعَقَبَهُ ضرب عَقِبه وخَلَفَهُ كأعقبه » وقد ورد هنا بالمعجمة .

(وفي مادّة ـ ق ع ب ـ ج ١ ص ١١٨ س ٩) « وقَعْبَةٌ العَلَمِ أرض قبليّ بُسَيْطَة » . وضُبطت (قعبة) بالتنوين والصواب حذفه لاضافتها الى العَلَم .

(وفي مادّة ـ ق ل ب ـ ج ١ ص ١١٨ س ٢٢) « والقِلّيب كِسِكّيت وتَنُّور وسِنَّوْر وقَبول وكَتاب الذئب » . وضبط (كَتاب) بفتح أوّله والصواب كسره وهو ظاهر .

(وفي مادّة ـ أ ب ت ـ ج ١ ص ١٤١ س ٢) « أبَتِ اليومُ كسمع ونصر وضرب » . وضبط (أبت) بكسر التاء والصواب فتحها لبنائه على الفتح كحكم غيره من الأفعال الماضية . والظاهر أنّ هذه الكسرة كانت للباء أي بضبطها بالفتح والكسر دلالة على مجيء عين الفعل بالضبطين على ما تقتضيه الأوزان المذكورة بعده فأخّرها الناسخ أو الطابع للتاء سهواً .

(وفي هـذه الصفحة س ٣) « ورُجَلٌ مأبوت محرور » والصواب (ورَجُلٌ) بتقديم الفتحة للراء وتأخير الضمّة للجيم .

(وفي أوّل فصل الزاي من باب التاء ج ١ ص ١٤٧ س ١٦) « ذَأته غيظاً كمنعه ملأه » ورُوي (ذأته) بالذال المعجمة والصواب (زأته) بالزاي كما يعيّنه الفصل أمّا الذي بالذال فقد تقدّم في فصلها ومعناه خنقه أشد الخنق .

(وفي مادّة ـ س م ت ـ ج ١ ص ١٥٠ س ٢) « ومُسَمَّتُ النَعْل أسفل من نُحَصَّرِها الى طَرفها » . ورُوي (نحصّرها) بضمّ النون وفتح الحاء المهملة والصاد المشدّدة ولا معنى لهذا النحصّر وانّما الصواب (مُخَصَّرها) بالميم والخاء المعجمة وبالضبط المتقدّم كما في نسخ أخرى من الكتاب وهو الوارد في نسخة الشرح أيضاً والمراد به وسط النعل المستدقّ .

(وفي مادّة ـ ص ت ت ـ ج ١ ص ١٥٠ س ٢١)« والصِطّ بالكسر الضِدُّ كالصُتَّةِ بالضمّ » . والصواب (والصِتُّ) بالتاء كما في نسخة الشرح وقد

راجعنا عدة نسخ من المتن فوجدناه فيها بالتاء أيضاً وهو المتعيّن من المادة ولا وجه لقلب التاء طاءً فيه .

(وفي مادّة ـ ق ل ع ت ـ ج ١ ص ١٥٤ س ١١) « اقْلَعَتْ الشعر اقْلِعْتاتاً اقلعدّ » . وضُبط (اقلعت) بسكون التاء المخففة وهو ضبط غريب والصواب (اقْلعتّ) بفتح التاء المشدَّدة لانه ماضٍ على افْعَلَلّ وحسبك ذكر مصدره بعده .

(وفي مادّة ـ ن ح ت ـ ج ١ ص ١٥٨ س ١٠) « نَحَتَهُ ينحته ... وفلاناً صرعه الجاريةَ » الخ . والصواب (والجاريةَ) بواو العطف .

(وفي مادّة ـ و ل ت ـ ج ١ ص ١٥٩ س ١٢) « الوَلْتُ النقُصان وَلَتَهُ حقَهُ يَلِتهُ رأولَتَه نقصه » والصواب (وأولته) بواو العطف مكان الراء .

(وفي مادّة ـ ب ر ث ـ ج ١ ص ١٦١ س ٦) « البَرْثُ الارض السهلةُ أو الجَبَلُ من الرمل السهلَ » . بنصب (السهل) ولا وجه له والصواب جرّه على أنه نعت للرمل أو رفعه على أنّه نعت للجبل والأظهر الاوّل وبه وجدته مضبوطاً بالقلم في عدّة نسخ .

(وفي مادّة ـ ح ر ث ـ ج ١ ص ١٦٤ س ٢) والحارِثانُ ابن ظالم ابن جَذِيمة وابن عوف بن أبي حارثة » . وضُبط (الحارثان) بضمّ النون وحكم نون المثنّى أن تكون مكسورة وقد جاء بعده « والحارثانِ في باهلة ابن قُتيبة وابن سَهْم » بكسر النون كما هو الوجه . نعم قد حُكي ضمّ هذه النون بعد الألف في لغةٍ وخصّ بعضهم جوازه في المتلازمين كما هنا فأجاز أن يقال الجلمانُ والقمرانُ ويا حسنانُ بضمّ النون وحُكي أيضاً فتحها بعد الياء أو الألف على ما هو مقرّر

في موضعه من النحو الاَّ أنَّها لغات قليلة الاستعمال وكتب اللغة لا تحتمل التعبير بمثلها لأنَّها وضعت لبيانها لا للإغراب بها كما بيَّنَّاه مراراً .

(وفي مادّة ـ ح ف ث ـ ج ١ ص ١٦٤ س ١٠) « الحَفِثَ ككتف انقِبةً كالحفِثَة » . وروي (الحقث) بالقاف وصوابه بالفاء وهو المتعين من المادة بل لا وجود لمادة (ح ق ث) في كتب اللغة التي بأيدينا . وضبط بفتح آخره أي منصوباً والوجه رفعه على أنه مبتدأ خبره القبة .

(وفي مادّة ـ خ ب ث ـ ج ١ ص ١٦٤ س ٢٢) « والخُبْث بالضمّ الزنا وخَبْثُ بها ككرم » . وضبط (وخبث) بفتح فسكون مع ضم آخره والصواب بفتح فضم مع فتح الآخر لأنه ماضٍ بوزن كرم كما تدل عليه العبارة .

(وفي مادّة ـ خ ن ث ـ ج ١ ص ١٦٥ س ٦) في تفسير الخنث « وبالكسر الجماعة المتفرّقة وباطل الشِدْق عند الأضراس » . ورُوي (باطل) باللام في آخره والصواب باطن بالنون كما يقتضيه السياق وكما وجدته في بعض نسخه ومنها نسخة الشرح وهو الوارد أيضاً في عبارة لسان العرب .

(وفي مادّة ـ ش ر ث ـ ج ١ ص ١٦٧ س ٢١) في تفسير الشرث « وبالتحريك غِلطُ ظهر الكفّ وتشققه » برواية (غِلط) بالطاء المهملة وهو غلط صوابه بالظاء المعجمة كما لا يخفى .

(وفي مادة ـ ض غ ث ـ ج ١ ص ١٦٨ س ١٥) « ضغث الحديث كمنع خلطه والسَنَام عركه والوَرَلُ صوّتَ والثوبُ غسله ولم يُنقِه » . ورُوي (الثوب) مرفوعاً وكأنه على الفاعلية لضغث حملاً له على الورل والصواب نصبه على المفعولية كما تدلّ عليه العبارة .

(وفي مادّة - خ ر ج - ج ١ ص ١٨٤ س ٦) « والخَرُوج فرس يطول عنقه فيغتال بعنقه كلّ عَنانٍ جُعل في لجامه » . وضُبط (عنان) بفتح أوّله والصواب كسره لأنّه ككتاب على ما نُصّ عليه في مادّته .

(وفي مادة - د م ج - ج ١ ص ١٨٨ س ٨) « والمُدْمَج كمكرم القَدْحُ » . وضُبط (القدح) بفتح أوّله والصواب كسره كنصّ الشارح والمراد به سهم الميسر الذي كانوا يجيلونه .

(وفي مادة - ر ف ج - ج ١ ص ١٨٩ س ١٩) « والرَّفوجُ كصبور أصل كَرَب النخل أزدِّيه » . بسكون الهمزة وكسر الزاي وفتح الدال المهملة المشدّدة من لفظ (ازدية) وهو ضبط صحيح غير ان الحركات قدّمت عن كل حرف الى الذي قبله فالصواب (أزْدِيَّة) أي من لغة الأَزْد .

(وفي مادة - ز ل ج - ج ١ ص ١٩١ س ٨) « ومُزْلِج كمقبل لقب عبد الله بن مطر لقوله :

نلاقي بها يوم الصباح عدوَّنا اذا أُكرهت فيها الأسنة تُزْلَجُ »

برواية (ترلج) بالراء والصواب بالزاي وهو المتعين من المادة ومثله لايحتاج الى تنبيه لولا ما بيناه في المقدمة .

(وفي مادة - س ب ج - ج ١ آخر ص ١٩١) « السُّبْجة بالضمّ والسَبِيجة كساء أسود وتسبَّج لبسه والبَقِيرةُ والسبيجِ » . بجرّ السبيج ولاوجه له مع هذه الواو والمراد أن السبجة والسبيجه والسبيج تطلق على البقيرة فالصواب (كالسبيج) بالكاف في أوله بدل الواو وبها ورد في نسخ أخرى منها نسخة الشرح .

(وفي مادة - س ر ج - ج ١ ص ١٩٢ س ١٥) في تفسير سرج « وكفرح حَسُن وجهه وكنصر كَسَرَحَ كنصر » . والصواب (كسرج) بالجيم لا بالحاء المهملة اذ المراد أن هـذا الفعل بهذا المعنى من بابي فرح ونصر لا أنه بالجيم والحاء .

(وفي مادة - س ر ن ج - ج ١ ص ١٩٢ س ٢٢) « السَرَنْجُ كسمند شيء من والصنعة كالفُسيفساء » والصواب حذف الولو التي بعـد من لتستقيم العبارة .

(وفي مادة - ش ج ج - ج ١ ص ١٩٤ س ١١) « شجَّ رأسه يَشِجّ ويَشُجّ كسره والبحرَ شقّه والمفازة قطعها والشرابُ مزجه » برفع الشراب والصواب نصبه على المفعولية لشج .

وفي مادة - غ م ل ج - ج ١ ص ٢٠٠ س ١٦) « الغملج كجعفر وعملس .... الذى لا يثبت على حالة يكون مرة قارتاً ومرة شاطراً ومرة سخياً ومرة بخيلاً ومرّة شجاعا ومرّة جبانا » . ورُوي (قارتاً) بالمثناة الفوقيّة في آخره وفى بعض النسخ بالثاء المثلثة وكلاهما لا يقابل الشاطر . وفى نسخة الشرح (قارئاً) بالهمزة ويوافقها ما في اللسان والظّاهر أنه الصواب بأن يُراد به الصالح المتعبد الكثير التلاوة لانَّه يقابل الشاطر وهو المـاكر الخبيث الفاتك ويعضد ذلك رسم هذا اللفظ بالياء المثناة التحتية في نسختي القاموس المطبوعتين بالهند سنة ١٢٣٢ و ١٢٧٠ .

(وفي مادّة - ف ج ج - ج ١ ص ٢٠١ س ٢) « ورجل أفجُّ بيّن الفَجَج وهو أقبح من الفَجَج » . برواية (الفجج) بجيمين في الموضعين والشيء

لا يكون أقبح من نفسه فالصواب (وهو أقبح من الفحج) بالحاء المهملة ثم الجيم وهو تداني صدور القدمين وتباعد العقبين وعبارة اللسان « والفَحَج في القدمين تباعد ما بينهما وهو أقبح من الفحج » .

(وفي مادّة ـ م ل ج ـ ج ١ ص ٢٠٦ س ١٧) والأمْلج الاسمر والقفر لا شيء فيه وداء معرَّب أَمْلَهْ بَاهي مسهّل للبلغم مقو للقلب » ولا معنى هنا للداء فالصواب (ودَواء) بواو بين الدال والألف .

(وفي مادة ـ ر ك ح ـ ج ١ ص ٢٢١ س ٢١) في تفسير الرُكْح « وساحةٌ بالضمّ الدار كالرُكحة بالضم » . وضبطت (ساحةٌ) منونة ورُوي بعدها لفظ (بالضم) فاختلّت العبارة والصواب (وساحةُ الدار كالركحة بالضم) وهي العبارة الواردة في بعض النسخ ومنها نسخة الشرح .

(وفي مادة ـ ر م ح ـ ج ١ ص ٢٢٢ س ١٠) «وابن رُمْحِ رجلٌ بكسرة واحدة في آخر رمح والصواب تنوينه .

(وفي مادة ـ ش ب ح ـ ج ١ ص ٢٢٩ س ٤) « والداعي مدْ يده للدعاء» .. بضبط (مد) بسكون الدال المخففة والصواب فتحها مشددةً .

(وفي هـذه الصفحة س ٦) « والشَبَحانُ محركة خشبتا المِنقلة » بضم النون من (الشبحان) والصواب كسرها لانَّه مثنى شبح وقد وقع مثله في مادة (ح ر ث) وتقدّم الكلام هناك على ضم هذه النون .

(وفي مادة ـ ش د ح ـ ج ١ ص ٢٢٩ س ١٨) « وناقة شَوْدَح طويلة على الارض » ثمَّ جاء بعده بسطر في مادّة مستقلة « الشَّوْدَح من النوق الطويلة على وجه الارض » وهو تكرار لا معنى له والصواب أنَّ المادة الثانية

بالذال المعجمة كما يعلم من مراجعة الشرح واللسان.

(وفي مادة ـ ق د ح ـ ج ١ ص ٢٤٠ س ٨) « وقُنْحَةُ من المرق غرفةٌ منه » . وضبطت (قدحة) غير منوَّنة والصواب تنوينها .

(وفي مادة ـ أ م د ـ ج ١ ص ٢٧٢ س ٢٤) « والإِمِـدّان كإِسْحِمان واضْحيان موضعٌ والماء على وجه الارض ومالها رابع » . وضبط (الامدّان) بتشديد الدال وهو لا يوافق وزن اللفظين المذكورين بعده فانهما بكسر فسكون فكسر بوزن إِفْعلان وان أُهمل هنا ضبط الثاني اكتفاءً بالاول فالصواب (الإِمّدان) بكسر الأول وتشديد الميم المكسورة كما ضبط في نسخة بولاق المطبوعة سنة ١٢٧٢ ونسخة الميمنية المطبوعة سنة ١٣١٩ ونسختين مخطوطتين عندنا وهو الضبط المنصوص عليه في اسم الموضع بمعجم البلدان لياقوت واقتصر شارح القاموس فيه على تشديد الميم . أما ذكر الاضحيان بعد الاسحمان وهو بوزنه فقد يتبادر أنه تكرار ولكن من يتأمل العبارة يظهر له أنه لا يريد بذكره تكرار الوزن بل مراده أن هـذه الثلاثة بوزن واحد ولا رابع لها بهذا الوزن في كلام العرب .

﴿ تنبيه ﴾ قد يعترض بان (الامّدان) بتشديد الميم وان كان هو الصواب في اسم الموضع ومتعيناً بالوزن الذي ذكره المؤلف بعده فان في اطلاقه على الماء الذي على وجه الأرض نظراً لقول ياقوت وشارح القاموس « وأما الإِمِدّان بكسر الهمزة والميم وتشديد الدال فهو الماء النز على وجه الارض »[1] واستشهادهما عليه بقول القائل:

(١) هي عبارة ياقوت وأما عبارة شارح القاموس فنصها « فأما الامدّان بتشديد الدال فهو الماء الذي ينزّ على وجه الأرض » .

فأصبحن قد أقْهَيْنَ عني كما أبت   حياض الامدّان الظباءُ القوامح [1].

وصنيع المؤلف يقتضي كونه بوزن واحد في المعنيين . قلنا لا جدال في كونه مشدد الميم في اسم الموضع بنص المؤلف بالوزن ونص ياقوت والشارح بالعبارة وأما ضبطهما له في الماء النز بتشديد الدال فيوافقه ما في اللسان غير أنه قال فيه أيضاً « وقيل هو الإِمّدان بتشديد الميم وتخفيف الدال » وقال المؤلف في (م د د) « والامدّان بكسرتين الماء الملح كالمدّان بالكسر والنزّ وقد تشدد الميم وتخفف الدال » ومنه يعلم وروده بالضبطين في هـذا المعنى فلا اعتراض على المؤلف في اختياره أحدهما هنا . وانما الذي يصحّ الاعتراض به عليه أن ذكره الامّدان في هـذه المادة يدلّ على اصالة همزته فوزنه على هذا فعّلان لا إفْعلان الذي أراده بالوزن المذكور بعده والصواب ان همزته زائدة كزيادتها في الوزن فكان حقّه أن يذكر في (م م د) لا هنا وقد تنبّه لذلك العلامة ابن الطيّب ونبه عليه في حاشيته على القاموس ونقله عنه تلميذه السيد مرتضى في الشرح بل قـد أعاد المؤلف ذكره في (م م د) فقال « إِمّدان بكسر الهمزة والميم المشدّدة كإِفْعلان موضع » .

(وفي مادة ـ ب ر د ـ ج ١ ص ٢٧٤ س ٢١) « والبَرّادَة كجبّانة إناء يبرّد الماء وكُوّارَة يُبَرَّدُ عليها » ورُويت (كوّارة) بالراء وبضمّ الأول في جميع النسخ المخطوطة والمطبوعة التي اطّلعنا عليهـا الاّ في النسخة البولاقيّة المطبوعة سـنة ١٢٧٢ فقد وردت فيها بالراء وبفتح الأول ووردت في اللسان

(١) الظباء بالموحدة هي الرواية الواردة في شرح القاموس ومادّة (م د د) من اللسان ونسخة مخطوطة عندنا من معجم البلدان والذي في نسخة معجم البلدان المطبوعة في ليبسيك ونسخة مخطوطة عندنا من شرح السيرافي على سيبويه (الظماء) بالميم والرواية الأولى أصح وألصق بالمعنى . وفي مادة (ق ه ي) من اللسان (الهجان) وهي رواية أخرى والبيت لزيد الخيل أو لابي الطمحان .

(ج ٤ ص ٤٩) بالراء أيضاً وإهمال أوّلها من الضبط والذي في نسخة الشارح (كوّازة) بالزاي وأردف العبارة بقوله « قلت ومنه قولهم باتت كيزانهم على البرّادة » ومنه يعلم أنها عنده بالزاي وليست بتصحيف في النسخة ويوافقه ما في ترجمة القاموس لعاصم وزاد فيه انها بوزن جبّانة أي بفتح الأوّل.

(وفي مادة ـ ج ل د ـ ج ١ ص ٢٨١ س ٢٢) « وأما الجُلُودِيّ رِوايَةُ مُسْلِمٍ فبالضمّ لا غير » . ورُوي (رواية) بكسر الأوّل وتقديم الواو على الألف والصواب (رَاوِيَة) بتقديم الألف على الواو المكسورة اسم فاعل من رَوَى والتاء فيه للمبالغة وهو الامام أبو أحمد محمّد بن عيسى الجلوديّ النيسابوريّ راوي صحيح مسلم كما في الشرح .

(وفي أوّل مادة ـ ج ل م د ـ ج ١ ص ٢٨٢ س ٧) « الجَلْنَدُ الصخر كالجُلْمود والرجل الشديد كالجَلْمَدة » . ورُوي (الجلند) بالنون والمتعيّن من المادّة (الجَلْمَدُ) بالميم وهو الوارد في نسخة الشرح ونسخ أخرى من المتن .

(وفي مادة ـ ج م د ـ ج ١ ص ٢٨٢ ـ س ١١) « وجَمَّدَ تجميداً حاول أن يَجْمُدُ » برفع (يجمد) والصواب نصبه بأنْ وهو ظاهر .

(وفي مادة ـ خ ف د ـ ج ١ ص ٢٨٩ س ٤) « والخَفِيدَدُ السريع والظليم » . وضُبط (الخفيدد) بكسر الفاء والصواب فتحها .

(وفي مادة ـ خ م د ـ ج ١ ص ٢٨٩ س ١٧) « خَمَدَت النارُ كنصر وسمع خَمْدًا وخُمُودًا سَكَنَ لَهَبُها ولم يُطْفَأْ جَمْرُها » . والأظهر هنا (ولم يَطْفَأْ) بالبناء للفاعل من طَفِيءَ يَطْفَأ وهو المناسب لقوله قبل ذلك (سَكَنَ لَهَبُها) وفي التعبير به دقة لا تخفى على المتأمّل .

(وفى مادة ـ ص ع د ـ ج ١ ص ٣٠٥ س ٦) « والتصعيد الاذابة وسرابٌ مُصعَّد عُولج بالنار » . ورُوي (سراب) بالسين المهملة والصواب أنه بالشين المعجمة وعبارة الشرح « ومنه قيل خلّ مصعّد وشراب مصعّد اذا عولج بالنار حتى يحول عمّا هو عليه طعماً ولوناً » .

(وفى مادة ـ ع ض د ـ ج ١ ص ٣١٢ س ٨) « وغلام عضَادٍ كرباعٍ قصير مكتّل مقتدر الخلق » بجرّ (عضاد) والصواب رفعه لانه نعت لمرفوع .

(وفى مادة ـ ع و د ـ ج ١ ص ٣١٦ س ١٢) « ورجع عوْدًا على بَدْء وعوّده على بدْئه أي لم يقطع ذهابه حتى وصله برجوعه » . وضُبط (عوّده) بفتح الواو المشددة والصواب (عَوْدَهُ) بفتح فسكون وتخفيف الواو وهو اللفظ الأول بعينه ذُكر في تعبيرٍ مجردًا من الضمير وفي آخر باضافته اليه .

(وفي مادة ـ ق د د ـ ج ١ ص ٣٢٣ س ٧) « وكغُراب وجع في البطن وقد قُدُّ بالضم » . بضبط (قد) بضم آخره والصواب فتحه لأنه فعل ماض أما قوله بالضم فالمراد به ضم أوله لبنائه للمجهول .

(وفي مادّة ـ ل ح د ـ ج ١ ص ٣٣٢ س ١٧) « واللُحَادَة اللحاثة والمُزْعة من اللحم » . برواية (اللحاثة) بالثاء المثلّثة ولا وجود لهذه المادّة في كتب اللغة التي بأيدينا والصواب أنّها بالمثنّاة الفوقيّة وحسبك ماجاء في الحديث « حتّى يلقى الله وما على وجهه لحادة لحم » أي قطعة وقول الزمخشريّ فى مادّة (م ز ع) من الفائق في تفسير هـذا الحديث « وما أراها الا لحُاتة بالتاء ومنها اللحت وهو أن لاتدَعَ عنده انسان شيئاً الاّ أخذته » وقول ابن الأثير فى النهاية

« وان صحّت الرواية بالدال فتكون مبدلة من التاء كدَوْلَج في تولج » .

(وفي مادّة ـ ل ي د ـ ج ١ ص ٣٣٣ س ١٥) « ما تركت له لَبَاداً بالفتح شيئاً » . برواية (لباداً) بالموحّدة وقد جاءت هـذه المـادّة بعد مادّة (ل ه د) وليس فيها غير هذه الجملة ووضعها بهذا الترتيب يعيّن أنّها (لياداً) بالمثنّاة التحتيّة وبه وردت في نسخ أُخرى منها نسخة الشرح . ولو كانت بالموحّدة لأُدمجت فى مادة (ل ب د) المذكورة في أول الفصل .

(وفي مادّة ـ م د د ـ ج ١ ص ٣٣٤ ـ س ١٦) « والإمِدّانِ بكسرتين المـاء الملح كالِمدّانِ بالـكسر والنَزُّ وقد تُشدّد الميم وتُخفَّف الدال » . وضُبط (الامدّان) بكسر النون وكأنّه على توهّم أنّه مثنًى وأمّا هو مفرد على إفِعْلان فالصواب ضمّ نونه لأنّه هنا مبتدأ خبره المـاء .

(وفي مادّة ـ ب ت ر ـ ج ١ ص ٣٦٣ س ٢٢) « وابْـتَرَ أعطى ومنع ضِدٌّ وصلّى الضُحى حين تَقضِبُ الشمسُ أي يُمْتَدُّ شعاعُها والله الرجلُ جعله أبتر » وضُبط (يُمتدّ) بالبناء للمجهول والصواب فتح أوّله لأنّه مضارع امْتَدَّ المبني للمعلوم مطاوع مَدَّهُ ولم يُسمع امتدّه متعدّياً ورُوي (الرجلُ) بالرفع والصواب نصبه على المفعوليّـة وهو ظاهر .

(وفي مادّة ـ ث ف ر ـ ج ١ ص ٣٨٠ س ١) في تفسير الثفر « وبالتحريك السَيْر في مؤخّر السرج وقد يسكّن وأَثْفَرَهُ عمل له سفَرًا » . ورُوي (سَفَرًا) بالسين وصوابه بالثاء المثلثة لأنّ الـكلام فيه وهو الوارد في نسخ أُخرى منها نسخة الشرح .

(وفي مادة ـ ح ج ر ـ ج ٢ ص ٥ س ١٠) والَمحْجِر كمجلس ومنبر

الحديقة ومن العَيْن ما دار بها وبدا من البرقع أو ما يظهر من نقابها وعمامَتُهُ اذا اعتمّ » . برفع (عمامته) على توهّم أنها من معاني المحجر وهو شيء لم يقل به أحد والذي أوقعهم في هذا الضبط عبارة الشارح حيث قال « وقيل المَحْجِر و المِحْجَر عمامته أي الرجل اذا اعتم » والظاهر أن بها سقطاً لأن مفاد عبارة المؤلف أن من معاني المحجر ما ظهر من العين من نقاب المرأة وعمامة الرجل ويؤيده ما في اللسان ونصه « ومحجر العين ما دار بها وبدا من البرقع من جميع العين وقيل هو ما يظهر من نقاب المرأة وعمامة الرجل اذا اعتم » فالصواب (عمامَتِهِ) بالجر عطفاً على نقاب .

(وفي مادّة – ح م ر – ج ٢ ص ١٣ س ٥) « والحِمارانِ حَجرَانٌ يُطرح عليهما آخر يجفف عليه الأقِط » . ورُوي (حجرانٌ) بضمتين في آخره والصواب بكسرة واحدة لأنه مثنى حَجَر . وقد سبق كلامنا على هذه النون في مادة (ح ر ث) ومادة (ش ب ح) وذكرنا حكم ضمها وفتحها في بعض اللغات وبينا أن كتب اللغة ليست موضع التعبير بمثلها لما يترتب عليه من الالتباس . على أن الذي ذكرناه هناك مبني على ضمها في بعض اللغات ولكن بغير تنوين لأن النون في المثنى والجمع عوض عن التنوين ولا يصح الجمع بين العوض والمعوّض منه كما في (حَجَرَانٌ) هنا اللهم الا ان كان ورد في بعض الضرورات الشعرية وهو على فرض وروده لا يقاس عليه .

(وفي مادة – ذ م ر – ج ٢ ص ٣٥ س ١٣) « الذمر ككَبد وكِبْد وأمير وفِلِزّ الشجاع » وضُبط (فلز) بكسرتين مع تشديد اللام والصواب (فِلِزّ) بكسرتين مع تخفيف اللام وتشديد الزاي وهو المنصوص عليه في مادته . ويرد أيضاً بوزن هِجَفّ وعُتُلّ الا أن المقصود هنا الوزن الأول على ما يؤخذ من

ضبطهم له بكسرتين .

(وفي مادّة ـ س أ ر ـ ج ٢ ص ٤٣ س ٥) « حتى أُسروا وذُهِبَ بهم، ثم جاءوا يسألون عنهم » . والصواب (وذُهِب) بالذال المعجمة وهو ظاهر الا أن التنبيه على مثله مع ظهوره يستحسن في تصحيح كتب اللغة لما قدمناه أول الرسالة .

(وفي مادة ـ ع م ر ـ ج ٢ ص ٩٤ س ١٥) « والعِمارَةُ أصغر من القبيلة ويكسر أو الحَيُّ العظيم » . وضبطت (العمارة) بكسر الأول والصواب فتحه كما صرح به الشارح والا لم يكن لقول المصنف (ويكسر) معنى .

(وفي مادّة ـ ع ي ر ـ ج ٢ ص ٩٧ س ٥)« وهو عُيَيْرُ وحدِهِ أي مُعْجِبٌ برأيه » . وضُبط (معجب) بصيغة اسم الفاعل والصواب ضبطه بفتح الجيم أي بصيغة اسم المفعول لأنك تقول اعْجَبَهُ رأيُهُ فهو مُعْجَبٌ به . وقد وقع مثله في (ز ه ف) و (ش ن ق) وسيأتى التنبيه عليه فيهما . ووقع مثله أيضاً في (ح ت أ) من اللسان وفصّلنا الكلام فيه في القسم الأوّل من رسالتنا (تصحيح لسان العرب) ص ٤ .

(وفى مادّة ـ غ و ر ـ ج ٢ آخر ص ١٠٣) في تفسير الغار « وما خلف الفَراشة من أعلى الفم أو الأُخدود بَيْنَ للَحْيَيْنِ أو داخلُ الفم » . برواية (للحيين) هكذا وبزيادة حركة في الضبط في هذه الصورة والصواب (اللَحْيَيْنِ) بالألف في أوّله وهما حائطا الفم مثنى لَحيٍ بفتح فسكون . والضبط صحيح ولكن ينبغي تقديم ما على كلّ حرف للذي قبله .

(وفى مادة ـ ف ط ر ـ ج ٢ ص ١٠٩) بالحاشية في عبارة المصحّح

منقولة عن الشرح « فانَّ الصواب في البسر على وجه الغلام هو التفاطير والنفاطير بالتاء والنون » الخ . ورُوي (البسر) هكذا بالسين والصواب (البثر) بالثاء المثلثة كما لا يخفى وهو الوارد في نسخة الشرح .

(وفى مادة ـ ق ر ر ـ ج ٢ ص ١١٥ س ٤) « والقِرِّيَّةُ كجرِّيَّة الحوصلة ولقب جُماعة بنت جُشَم أمّ أيّوب بن يزيد الفَصيح المعروف » . ورُويت (جماعة) بضم الجيم وتخفيف الميم ووردت بالجيم أيضاً في نسخة الشرح والصواب أنها (خُماعة) بالخاء المعجمة قال المؤلف في (خ م ع) « وبنو خُماعة بنت جشم كثُمامة بطن » وفي الشرح أنها هي القِرِّيَّة وهي خماعة بنت جُشم بن ربيعة بن زيد مناة وأنشد :

أبوك رضيع اللؤم قيس بن جندل وخالك عبد من خماعة راضع

ومعنى الراضع هنا اللئيم . قلنا ووزن البيت يدل على تخفيف الميم وهو الموافق لنص المؤلف على أنها كثُمامة ولكنه خالف في كتابه تحفة الأبيه فيمن نسب الى غير أبيه فقال « أيوب بن القِرِّية بكسر القاف والراء المشددة وبالمثناة التحتية آخره هاء وهو لقب أمه واسمها خُمّاعة مثال رُمّانة بنت جشم بن ربيعة بن زيد مناة » ونص أيضاً على هذا الضبط فيها الشيخ أحمد بن خليل اللبودي الدمشقي في تذكرة الطالب النبيه بمن نسب الى أمه دون أبيه فلعلها وردت بالضبطين والله أعلم .

(وفى مادة ـ ن ح ر ـ ج ٢ ص ١٣٨ س ٣) « والنَحيرَة أول يوم من الشهر أو آخره أو آخر ليلة منه كالنَحيرَةِ » . ولا معنى لذكر النحيرة الثانية وانما الصواب (كالنحير) بغير تاء في آخره وهو الوارد في نسخة الشرح وعبارة اللسان .

(وفي مادة ـ ن غ ر ـ ج ٢ ص ١٤٤ س ٢٣) « ياأبا عُمَيْر مافَعَّلَ النُّغَيْر » بضبط (فعل) مشدد الفاء والصواب فتحها مخففة .

(وفي مادة ـ خ س س ـ ج ٢ ص ٢٠٨ س ١٤) « الخَسُّ بَقْل معروف وخَس الحمار السِنْجار وبالضم ابن حابس رجل من إياد وهو أبو هند بنت الخُسّ أو هو من العماليق والايادية هي جمْعة بنت حابس كلتاهما من الفِصاح ». وذكر الشارح أن الصواب ان ابنة الخس المشهورة بالفصاحة واحـدة وهي من إياد واختلف في اسمها فقيل هند وقيل جمعة ومن قال إنها بنت حابس فقد نسبها الى جدها كما حققه غير واحد انتهى . ورويت (جمعة) في المتن والشرح بالجيم والصواب أنها خُمَعة بالخاء المعجمة على ماحققه العلامة السيد محمودشكري الآلوسي ونشر في مجلة لغة العرب التي كانت تصـدر في بغداد (ج ٢ ص ١٢١) ونص عبارته « اليوم وجدت فرصة لنقل ماذكرته لكم فذهبت الى خزانة كتب مدرسة السليمانية وراجعت شرح حديث أم زرع للقاضي عياض وذكر في هذا الشرح على سبيل الاستطراد نبذة يسيرة من كلام من اشتهرن بالفصاحة من نساء الجاهلية فقال ومنهن خُمَعة بضم الخاء وفتح الميم والعين المهملة كما ضبطه صاحب العباب والمحكم وابن الشـجري في كتابه ما اتفق لفظه واختلف معناه . يقال خمع في مشيته أي ظلع وبه خُماع أي ظلع والخامعـة الضبع الى أن قال واختلف في نسبها والمشهور أنها ابنة الخس أخت هند وقيل غير ذلك » انتهى .

(وفي مادة ـ س و س ـ ج ٢ ص ٢٢٠ س ١٤) « والسَوْسُ محركة مصدر الأسوس » . وضبط (السوس) بفتح فضم والصواب بفتحتين كما يدل عليه قوله محركة .

(وفي مادة ـ ش أ س ـ ج ٢ ص ٢٢٠ س ٢٤) « وشَاسٌ طريق بين

خيبر والمدينة وابن نَهار وهو المزق العبدي الشاعر وأخو علقمة بن عَبْدة ».
وضبط (عبدة) بفتح فسكون والصواب أنَّه بفتحتين قال المؤلف في (ع ب د) « وعَبْدة بن الطبيب بالفتح وعلقمة بن عَبَدة بالتحريك » وهو الموافق لما نص عليه عز الدين بن الأثير في تاريخه الكامل عند ذكره لشأس بن عبدة أخي علقمة (ج ١ ص ٢٢٥ من طبعة بولاق).

(وفي مادة ـ ع ك ب س ـ ج ٢ ص ٢٢٩ س ٢٣) « العَكَبِس كعُلَبِط وعُلَابِط الكثيرة من الابل ». برواية (عليط) بالمثناة التحتية والصواب بالموحدة ومعناه الضخم وهو لفظ يكثر وروده في هذا الكتاب ويراد به الدلالة على الوزن كالذي بعده.

(وفي مادة ـ ق س ط ن س ـ ج ٢ آخر ص ٢٣٨) « القُسْطَنَاس بالضم وفتح الطاء والنون صَلابَةُ الطِيب ». بالباء الموحدة في (صلابة) ولا معنى لها هنا وانما هي الصَلاية بالمثناة التحتية وهي مُدُقّ الطِيب وهو المعنى المراد من القسطناس لأنه حَجَر يُدقّ به الطِيب.

(وفي مادة ـ ل و س ـ ج ٢ ص ٢٤٨ س ٦) « اللَوْسُ تتبع الانسان الحلاوات وغَيْرُها ليأكلها ». برفع (غير) والصواب نصبه لعطفه على منصوب.

(وفي مادّة ـ م ك س ـ ج ٢ ص ٢٥٠ س ٣) « وتما كسا في البيع تشاحًا وما كَسَهُ شُاحَهُ ». بضم الشين من (شاحه) والصواب فتحها.

(وفي مادّة ـ هـ ن د س ـ ج ٢ ص ٢٥٨ س ٨) « والمهندس مقدّر مَحارِي القنيِّ حيث تحفر ». بالحاء المهملة في (محاري) والصواب بالجيم.

(وفي مادّة ـ ب ر ق ش ـ ج ٢ ص ٢٦٠ س ١٣) « والبرْقِش بالكسر طائر آخر يسمى الشُرْشورُ » . برفع (الشرشور) والصواب نصبه على المفعولية ليُسمى .

(وفي مادّة ـ خ ر ش ـ ج ٢ ص ٢٦٩ س ٢١) « والخِرْشاء بالكسر جلد الحية وقِشْر البيضة العُلْيا » . برواية (قشر) في النسخ التي بأيدينا ومنها نسخة الشرح والوجه (قِشْرة) بالتاء وهي الواردة في عبارة الصحاح والأساس واللسان وحسبك وصفه لها بالعُلْيا .

(وفي مادّة ـ ش غ ش ـ ج ٢ ص ٢٧٤ س ١٨) « الشغوش كصبور ير ذو شَيْلم رديء » وروي (ير) بالمثناة التحتية في أوله والصواب بالموحدة أي قمحٌ والشَيْلم حب صغير مستطيل أحمر مر يخالط البر .

(وفي مادّة ـ ع ر ش ـ ج ٢ ص ٢٧٦ س ١١) « وعُرِشُ الوَقُودُ وعُرِّشَ مجهولين أُوقِدَ وأُدِيمَ » والصواب (وعُرِشَ الوقود) بفتح الشين لا بضمها لأنه من الأفعال الماضية .

(وفي مادة ـ غ ف ش ـ ج ٢ ص ٢٨٠ س ٤) « الغَفَش محرّكة عَمَصٌ في العين » . وهو كلّ مافى المادّة ورُوي (العمص) بالعين المهملة وبه ورد أيضاً في نسخة الشرح ونسخة بولاق المطبوعة سنة ١٢٧٢ ونسخة الميمنيّة المطبوعة سنة ١٣١٩ . ولا وجود له بهذا المعنى فى (ع م ص) وانما الموجود فيها العَمْص بفتح فسكون لضرب من الطعام . والذي يظهر لنا أنّ الصواب (غَمَص) بالغين المعجمة وهو ماسال من العين وبها ورد فى نسختين مخطوطتين وفى نسختي كلكتة المطبوعتين سنة ١٢٣٢ و ١٢٧٠ وهو الوارد أيضاً فى المخصّص (ج ١ ص ١١١) ونصّ عبارته « وفي العين الغَمَصُ وقد غَمِصت غمصاً اذا ألقت شيئا كهيئة الزَبَد » .

(وفي مادة ـ ق ن ف ش ـ ج ٢ ص ٢٨٣ س ١٦) « وفَنْفَشَهُ جمعه سريعاً » والصواب (وقنفشه) بالقاف في أوّله لا الفـاء وهو المتعيّن من المـادّة .

(وفي مادة ـ م ي ش ـ ج ٢ ص ٢٨٧ س ٩) « وماوشانُ ناحيـةٌ بِهَمَدَان » . ورُوي (همدان) بالدال المهملة والمراد به هنا البلد المعروف فصوابه بالذال المعجمة . وأمّا همْدَان بالمهملة فاسم قبيلة مشهورة غير مرادة هنا وهي بفتح فسكون .

(وفي مادة ـ ب ر ص ـ ج ٢ ص ٢٩٣ س ٢٠) « وعُبَيْد بن الأبرص شاعر » . بالتصغير في (عبيد) والصواب بفتح فكسر وقد ذكرنا الأدلة على ذلك وفصّلنا الكلام فيه فيما كتبناه على مادّة (ق ر ح) من رسالتنا (تصحيح لسان العرب) بالقسم الأوّل منها .

(وفي مادة ـ ل خ ص ـ ج ٢ ص ٣١٤ س ٢٠) « وقال أعزابيٌّ في حَجْرَةٍ ما ألخص من إبلي فانحروه وما لم يُلخص فاركبوه » . ورُوي (أعزابيّ) بالزاي والصواب بالراء والمراد به ساكن البادية .

(وفي مادّة ـ أ ب ض ـ ج ٢ ص ٣٢١ س ١) « والأَبْضُ النَخْلِيَّة ضدّ الشدّ » . برواية (النخليّـة) بالنون وشد الياء والصواب (التَخْلِية) بالمثنّاة الفوقية في أوّله وتخفيف المثنّاة التحتية مصدر خَلَّى وهو مقتضى قوله ضدّ الشدّ .

(وفي مادّة ـ أ ض ض ـ ج ٢ ص ٣٢١ س ١٩) « وائتضَّهُ طلبـه وضربه واليه اضْطَرَّ » ، بفتح الطاء من (اضطرّ) أي ببنائه للفاعل والصواب ضمّها ببنائه للمجهول لأنك تقول اضطرّهُ الأمرُ الى كذا فاضْطُرّ هو اليه .

(وفي مادّة ـ ض ب ط ـ ج ٢ ص ٣٦٨ س ١١) « أنزل أخاه في الرِكيَّة للميح » بكسر أوّل (الركية) وهي البئر فصواب ضبطها بفتح فكسر بوزن غَنيَّة .

(وفي مادّة ـ ل ق ط ـ ج ٢ ص ٣٨١ س ١٧) « وأنه لُقيْطى خُلَيْطى كسُمَيْهَى ملتقط للاخبار لينمّ بها » وضُبط (لقيطى) بتخفيف القاف والصواب تشديدها كاللام في الخليطى لأنهما بوزن سمّيهى المذكورة بعدهما وقد نصّ الشارح على أنّ هذا الوزن للكلمتين فلا يقال انّه مخصوص بخلّيطى وقد ضُبطنا بالتشديد في هذه المادّة من اللسان . نعم قد حُكي التخفيف أيضاً في السمّيهى والخليطى وهو اذا كان مراداً هنا لكان الوجه أن تُضبط الكلمات الثلاث به ولكن من يتتبّع صنيع المؤلّف في إتيانه (بالسمّيهى) للوزن في مواضع من الكتاب يظهر له أنه يريد بها المشدّدة كما ضُبطت هنا .

(وفي مادة ـ ل و ط ـ ج ٢ آخر ص ٣٨١) « واللَوْطُ الرداء والرجل الخفيف المتصرّف والرِبَا كاللِبَاط » . بالباء الموحّدة في (اللباط) والصواب بالمثنّاة التحتية المنقلبة عن الواو لأنّ المراد أنّ اللَوْط في هذا المعنى يقال فيه أيضاً اللياط على فِعَال وليس المراد أنه يأتي في هذا المعنى بهذا الوزن من (ل ب ط) .

(وفي مادّة ـ ن و ط ـ ج ٢ ص ٣٨٧ س ١٣) « والنُوطُ العلاوة بين عِدْلين وما عُلّق من شيء سُمّي بالمصدر والجُلَّةُ الصغيرة فيها التمر ونحوه جمعه أنواط ونِياط ومنه المثل إن أعيا البعير فزده نَوْطاً أي لا تخفّف عنه اذا تلكأ في السير » . وضُبط (النُوط) في أوّل الكلام بضمّ أوّله ثمّ ضُبط بعده بفتحه وهو الصواب الوارد في النسخ المخطوطة والمطبوعة وكتب اللغة التي بيدنا .

بل هو ما يقتضيه اطلاقه ثمّ قوله بعد ذلك إنه مصدر سمّي به ولا يخفى أنّ مصدر فَعَلَ المتعدّي يأتي على (فَعْل) بفتح فسكون ما لم يدلّ على حرفة أو يُسمع فيه ما يخالفه ولم نجد نصّاً على الضمّ في مصدر هذا الفعل وانّما ورد النُوط بالضمّ جمعاً للنِياط بالكسر .

(وفي مادة ـ ج ل ح ظ ـ ج ٢ ص ٣٩١ س ١٣) « الجِلْحِظ كزبرج وقرطاس الكثير الشعر على جسده مع ضِخَمٍ كالجلحظاء بكسر الجيم الحاء » والصواب (الجيم والحاء) بواو العطف .

(وفي مادة ـ ش م ظ ـ ج ٢ ص ٣٩٣ س ١٣) «وأن يَشْمُظَ الانسان بكلام يَخْلِظُ ليناً بشدّة » . والصواب (يخلط) بالطاء المهملة .

(وفي مادة ـ ج ذ ع ـ ج ٣ ص ١١ س ٢٣) « وللابل في الخامسة أجدع » . هكذا بالدال المهملة والصواب (أجذع) بالذال المعجمة وهو المتعيّن من المادّة وانما نبّهنا عليه لئلا يظنّ أنّ هذه الكلمة وردت بالاهمال دون سائر ألفاظ المادّة .

(وفي مادة ـ خ و ع ـ ج ٣ ص ١٩ س ١٠) في تفسير الخُواع « وبهاء النُحامة » . بالحاء المهملة في (النحامة) والصواب أنها بالخاء المعجمة وهو ما يُدفع من الصدر أو الأنف .

(وفي مادة ـ ش ن ع ـ ج ٣ ص ٤٥ س ٢١) « وتَشَنَّعَ تهيّأ للقتال والفَرَسَ ركبه وعلاه والسلاحَ لبسه والغارة بثّها والثوبَ تهزّر » . بنصب الثوب والصواب رفعه على الفاعلية لتشنّع أمّا الأسماء المذكورة قبله وهي الفرس والسلاح والغارة فمنصوبة على المفعولية والفعل متعدّ معها ولازم مع الثوب كلزومه في المعنى الاوّل وهو التهيّؤ للقتال .

(وفي مادة ـ ق د ع ـ ج ٣ ص ٦٤ س ١٧) في تفسير القَدَعة بالتحريك « وبَثْرٌ أبيض يخرج بالفِصال ودواؤه الملح وحَبَابُ ألبان الابل » . برواية (حباب) بفتح الحاء المهملة وهو الوارد أيضاً في اللسان ونسخة الشرح والنسخة البولاقية المطبوعة سنة ١٢٧٢ . والمراد أن يؤخذ هذا الحباب فيُداوى به البثر ولا يخفى أنّ الحباب فقاقيع ونُفّاخات تطفو على وجه الماء ثمّ لا تلبث أن تنفقع وتزول فلا يصحّ التعبير به هنا الا اذا قُصد تشبيه ما يجتمع في ألبان الابل كالزُبْد بتلك الفقاقيع في الصورة وهو ما نستبعده . والظاهر أنّ الصواب (جُباب) بضم الجيم وهو الوارد في احدى النسخ المخطوطة وفي نسخة كلكتة المطبوعة سنة ١٢٣٢ وبحاشية النسخة المطبوعة في الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٩ والوارد أيضاً في نسخ صحاح الجوهريّ المخطوطة والمطبوعة التي اطلعنا عليها ومعناه ما اجتمع من ألبان الابل كأنه زُبْد . وبقي أنّ الشارح نبّه على أنّ القَدَعة بهذا المعنى صوابها القَدَع بغير هاء .

(وفي مادة ـ ل ق ع ـ ج ٣ ص ٧٩ س ١٧) « وكُرمّانة الأحمق المُلَقِّب للناس كالتلِقّاعة فيها » . والصواب (والملقب) بواو العطف بدليل قوله بعد ذلك (فيها) وقد ورد بالواو في بعض النسخ التي اطلعنا عليها ولكن ليست منها نسخة الشارح فاضطُرّ أن يقول مازجاً لعبارة المتن كأسلوبه « وكرمّانة الأحمق وقيل الملقب للناس بأفحش الألقاب كالتلقاعة فيها أي في الحمق والتلقيب كما هو المفهوم من عبارة العباب فعلى هـذا كان الأولى أن يقول والملقب للناس بواو العطف كما فعله الصاغاني » انتهى . قلنا عدم وروده بالواو في النسخ التي اطلع عليها الشارح حمله على أن ينسب حذفها للمؤلف ولكن وروده بالواو في بعض النسخ كما قدّمنا يرجّح أنّ الحذف من النُسّاخ .

(وفي مادّة ـ و ش ع ـ ج ٣ ص ٩١ س ٢٠) « وتوشيع الثوب أعلامُهُ والقطنِ لَفُّهُ بعد ندفه » . وضُبط (أعلامه) بفتح أوّله على أنه جمع عَلَم بفتحتين بمعنى رَقْم الثوب ورَسْمه وهو غير مراد هنا وانما الصواب (إعْلاَمُهُ) بكسر الاوّل مصدر اعْلَمَ الثوبَ أي رَقَمَهُ بعلَمٍ ووَشّاه .

(وفي أوّل مادّة ـ د م غ ـ ج ٣ آخر ص ١٠١) « الدِمَاعُ ككتاب مُخّ الرأس » والصواب (الدماغ) بالغين المعجمة كما لا يخفى وانما نبّهنا عليه مع ظهوره لما قدّمناه أوّل الرسالة .

(وفي مادّة ـ أ ف ف ـ ج ٣ ص ١١٤ س ٩) « واليافُوف الجبان والمرّ من الطعام والسريع والحديد القلب كالأُفُوف كصبور » . ورُوي (اليافوف) بالألف الليّنة وهو مهموز فكان الوجه (اليأْفُوف) بالهمزة كما ورد في نسخة الشرح ولسان العرب . وتخفيف الهمزة وان كان جائزاً في مثله الا أنه شيء طاريء على الأصل ومراعاة الأصل واجبة في الألفاظ عند ذكرها في موادّها بالمعاجم .

(وفي مادّة ـ ج د ف ـ ج ٣ ص ١١٨ س ١٨) في تفسير الجَدَف « ونَبَاتٌ باليمن يُغْنِي آكِلُهُ عن شرب الماء عليه » . بضمّ أوّل يغني على أنه مضارع أغْنَى مبنيّاً للمعلوم ورفع (آكله) على الفاعلية ولا يخفى أنّ فاعله ضمير يعود الى النبات فالصواب نصب آكله على المفعولية .

(وفي مادّة ـ خ س ف ـ ج ٣ ص ١٢٨ س ٢٢) في تفسير خَسَفَ « والبِئْرَ حفرها في حجارة فنبعت بماء كثير فلا ينطع فهي خسيف » الخ . والصواب (فلا ينقطع) بقاف بين النون والطاء .

(وفي مادّة ـ خ ف ف ـ ج ٣ ص ١٣١ س ١٩) « وخُفاف بن ندبة وابن أيماء وابن نَضْلة صحابيّون » . وضُبط (أيماء) بفتح أوّله والذي في الاصابة للحافظ ابن حجر « خفاف بضمّ أوله وتخفيف الفاء ابن إيماء بكسر الهمزة وسكون التحتانية ابن رخصة بفتح الراء المهملة ثم معجمة الغفاريّ » وهو في (ج ١ ص ٤٥٢) من نسخة الاصابة المطبوعة في السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨.

(وفي مادّة ـ ذ ع ف ـ ج ٣ ص ١٣٧ س ٢٢) « وطعام مذعوف فيه الدُعاف » . والصواب الذعاف بالذال المعجمة .

(وفي مادّة ـ ز هـ ف ـ ج ٣ ص ١٤٥ س ٩) « وبالشيء أعْجَب به » . برواية (أعجب) مبنيًّا للمعلوم وانّما يقال اعْجَبَهُ الشيء فهو معْجَبٌ به بفتح الجيم فالصواب (أُعْجِبَ به) بالبناء للمجهول . وقدوقع مثله في (ع ي ر) و (ع ط ف) و (ش ن ق) ونبّهنا عليه فيها .

(وفي مادّة ـ ع د ف ـ ج ٣ ص ١٦٧ س ٨) « وبالضمّ جمع العَدُوف وهو الدَوَاق » . والصواب (الذَواق) بالمعجمة بوزن سَحاب وهو الشيء الذي يُذاق .

(وفي مادّة ـ ع ط ف ـ ج ٣ ص ١٧١ س ٧) « وهو ينظر في عطفيه أي مُعْجِب » والصواب فتح الجيم من (معجب) لأنه من أعجبته نفسهُ فهو مُعْجَبُ بها وأما المُعْجِب بكسر الجيم فهو الذي يُعْجِب غَيْرَهُ . وقد وقع مثله في (ع ي ر) و (ز هـ ف) و (ش ن ق) ونبّهنا عليه فيها ومن شاء التفصيل فعليه بما كتبناه على مادّة (ح ت أ) في رسالتنا (تصحيح لسان العرب) بالقسم الأول منها .

(وفي مادة ـ ع ل ف ـ ج ٣ ص ١٧٢ س ٢٠) « وعُلَّفَة واحدتها ووَلَدُ عَقيلٍ المُرِّيّ الشاعر » ورُوِي (ولد) هكذا أي بمعنى الابن ومثله في النسخة المطبوعة بالميمنيةً سنة ١٣١٩ والصواب (ووالد) بمعنى الأب وهو المعروف في نسب عقيل المذكور وبه ورد في أربع نسخ مخطوطة عندنا وفي النسخة البولاقيّة المطبوعة سنة ١٢٧٢ والنسختين الهنديّتين المطبوعتين سنة ١٢٣٢ وسنة ١٢٧٠ وهو كذلك أيضاً في نسخة الشارح وقد أردفه بقوله « قلت الشاعر هو عقيل وكان اعرابيًّا جلفاً وأبوه علّفة » .

(وفي مادة ـ ع ي ف ـ ج ٣ ص ١٧٤ س ٣) « والعَياف كسحاب والطَّريدة لعبتان لهم أو العياف لعبة الغُميصاء » . بالصاد المهملة في الغميصاء وكتب المصحّح في الحاشية « قوله الغميصاء في بعض النسخ الغميضاء بالضاد المعجمة أفاده الشارح » انتهى قلنا وهو الصواب لأنَّها لعبة تُغمّض فيها عينا الصبي ثمّ يُضرب ويقال له من ضربك وهي أيضاً (الغُمَّيْضَى) مقصورة اذا قصرتَ شدّدت الميم واذا مددتَ خفّفتها .

(وفي مادة ـ ق ف ف ـ ج ٣ ص ١٨١ س ٣)« وقَيْسُ قُفَّةً ممنوعة لقَبٌ » . وضُبطت (قفّةً) منوّنة مع النصّ على منعها من الصرف فالصواب ضبطها بفتحة واحدة في آخرها .

(وفي مادة ـ ن س ف ـ ج ٣ ص ١٩٣ س ٣) « نَسَفَ البناءَ ينسِفه قلعه من أصله » الى أن قال « وكمكنسة آلة يقلع بها الينا‌ء » والصواب (البناء) بالموحّدة كالذي قبله .

(وفي مادة ـ هـ ن ف ـ ج ٣ ص ٢٠١ س ٢٣) « الأَهْنَافُ خاصّ بالنساء وهو ضحك في فتور كضحك المستهزىء كالمهانفة » . وضُبط (الأهناف)

بفتح أوّله والمراد به مصدر أَهْنَفَت المرأة أي ضحكت هذا الضحك فهو مكسور الأوّل قياساً . وقد كتب المصحّح بالحاشية أنّه بالفتح على مقتضى اصطلاحه ونصّ عاصم على أنّه بكسر الهمزة .

(وفي مادّة ـ ب ق ق ـ ج ٣ ص ٢٠٨ س ٤) « والرجلُ المكثارُ كالبَقَاقة والمِبَقِّ » . برواية (المثقّ) بالمثلّثة والمتعيّن من المادّة أنّه بالموحّدة وهو الوارد في نسخ أخرى منها نسخة الشرح .

(وفي مادّة ـ ب ل ث ق ـ ج ٣ ص ٢٠٨ س ٨) البَلاَثِقُ المياه المستنقعة أو المنبسطة على الأرض الواحد بُلْثُوق كعصفور » . وهو كلّ ما في المادّة وقد وردت بين مادّتي (ب ق ق) و (ب ل ص ق) فالبلائق بالهمزة ليس هذا موضعها فضلاً عن قوله بعد ذلك « الواحد بلثوق » بالمثلّثة وهو يعيّن كونها (البلاثق) بالمثلَّثة أيضاً . نعم يحتمل موضع المادّة في الترتيب أن يكون الحرف الذي يلي اللام باء موحّدة أيضاً أو تاء مثنّاة من فوق غير أنّ المرويّ في الشرح والصحاح واللسان وسائر النسخ التي وقفنا عليها من المتن بالمثلَّثة .

(وفي مادة ـ ح ر ق ـ ج ٣ ص ٢١٣ س ١٩) في تفسير الحُرَاق بضمّ أوّله كغراب « والجُشْنُ الذي يُلْقَحُ به النخل كالحِرْق والحِراق بكسرهما » الخ وروي (الجشنُ) بالنون في آخره ولا وجود له في (ج ش ن) في كتب اللغة التي بأيدينا والذي في نسخة الشرح (الجشّ) وهو الصواب فيما يظهر ولعلّه لغة في (الكُشّ) بالكاف وهو الذي ذكره المصنف في مادّته بقوله « والكُشُّ بالضمّ الذي يلقح به النخل » ومثله في المخصّص (ج ١١ آخر ص ١١٠) .

(وفي مادة ـ خ ر ب ق ـ ج ٣ ص ٢١٨ س ١٥) وحَرْبَقَهُ شقّه وقطعه والعملَ أفسده » . والصواب (وخربقه) بالخاء المعجمة ولولا التزامنا

التنبيه على مثله ما ذكرناه لظهوره.

(وفي مادة ـ ر و ق ـ ج ٣ ص ٢٣٢ س ٢) «وعِلْمانٌ رُوقة بالضمّ حِسان جمع رائق وغلام وجارية رُوقة أيضاً». والصواب (وغلمان) بالغين المعجمة.

(وفي مادّة ـ ش ن ق ـ ج ٣ ص ٢٤٤ س ١٠) «والشِّنِّيقة كسِكّينه المرأة المغازلة وكسِكّين الشابّ المُعْجِبُ بنفسه». وضُبط (المعجب) بكسر الجيم أي بصيغة اسم الفاعل والصواب ضبطه بفتحها أي بصيغة اسم المفعول وقد تقدّم الكلام عليه في (ع ي ر) و (ز ه ف) و (ع ط ف) فراجعه.

(وفي مادة ـ ع س ل ق ـ ج ٣ ص ٢٥٧ س ٩) في تفسير العسلق «والطويلُ العنق والثعلبُ انثى لكلّ بهاء». والصواب (أنثى الكلّ)

(وفي مادّة ـ ع ب ك ـ ج ٣ ص ٣٠٢ س ١٦) «والعَبَكة محرّكة الجَبَكة والكِسْرة من الشيء» ورُويت (الجبكة) بالجيم ولاوجود لهذه المادة في كتب اللغة التي بأيدينا وانّما هي (الحَبَكة) بالحاء المهملة وهي الحبّة من السَّويق على ما في الشرح. بل حسبنا قول المؤلف في فصل الحاء المهملة من باب الكاف في تفسير الحبكة بالتحريك «والحَبَّةُ من السَّويق لغة في العبكة»

(وفي مادّة ـ و ش ك ـ ج ٣ ص ٣١٣ س ١٥) «وَشَكَ الامرُ ككَرُمَ مَرُع». وضُبط (وَشَك) بفتحتين مع النصّ على أنه من باب كرم أي بفتح فضمّ.

(وفي مادة ـ ث ق ل ـ ج ٣ ص ٣٣٢ س ٨) «والثَقَلَة بالفتح

ويحرّك ما يوجـد في الجوف من ثِقَل الطعام » . وضُبط (الثقلة) بفتحتين والصواب بفتح فسكون لأنه قدّم النصّ على الفتح ثمّ ذكر التحريك بعده .

(وفي مادة ـ ح ج ل ـ ج ٣ ص ٣٤٤ س ١٦) « وقول الجوهريّ تَحْجُلُ اسم فرس تصحيف والصواب عَجْلَى كسكرى » . وجاء فى (مادة ـ خ ب ل ـ ج ٣ ص ٣٥٤ س ١٣) « وأمّا اسم فرس لبيد المذكور فى قوله :

تكاثر قُرْزُلٌ والجَوْن فيها وعَجْلَى والنعامة والخَيالُ

فبالمثنّاة التحتيّة ووهم الجوهريّ كما وهم في عجلى وجعلها تَحْجُل » يريد أنه وهم في الخيال فجعـله الخبال بالموحّدة كما وهم في عجلى فجعلها تحجل . ورُويت (عجلى) بالعين المهملة في المادّتين ووجدناها كذلك في ثلاث نسخ مخطوطة وفي النسخ المطبوعة بمصر وفي نسخة الشارح أيضاً وقد نصّ في (ح ج ل) على أنّها بالعـين . وزعم المفتي محمّد سعد الله في القول المأنوس في صفات القاموس المطبوع بالهند (ص ١٣٨) أنّها تحريف من النُسّاخ والصواب (حَجْلَى) بالحاء المهملة وقد وجدناها كذلك في مادّة (ح ج ل) في نسخة مخطوطة والنسختين المطبوعتين بكلكته سنة ١٢٣٢ و ١٢٧٠ ولـكنّها وردت بالعين في مادّة (خ ب ل) من هذه النسخ الثلاث . والرّاجح عندنا أنّها بالعين كنصّ شارح القاموس في (ح ج ل) وقد زاده ايضاحا في (ع ج ل) فراجعه وانما ذكرناه مع صحة ما بالنسخة للتنبيه عليه وبيان وهم المفتي في هذا التوهيم .

(وفي مادة ـ ح م ل ـ ج ٣ ص ٣٥٠ س ١٤) « والمَنْبُود يحمله قوم فيربونه » . برواية (المنبود) بالدال المهملة والصواب أنّه بالمعجمـة أي الذي نبذه أهله بمعنى تركوه وألقَوْه في الطريق وهو أيضاً ولد الزنا .

(وفي مادة ـ ح و ل ـ ج ٣ ص ٣٥٢ س ١١) « والتَجَيّل الحـذق

وجودة النظر » بالجيم في (القجيّل) والصواب أنَّه بالحاء المهملة وهو المتعيّن من المادّة .

(وفي مادّة ـ خ ب ل ـ ج ٣ ص ٣٥٤ س ١٢) « وأن تكون البئر متلجّفة فربّما دَخَتَ الدّاوُ في تلجيفها فتتخرّق » . وروي (دخت) بثلاث فتحات وكسر التاء أي بزيادة فتحة على أحرف الكلمة ولا معنى له والصواب (دَخَلَتِ) بزيادة لام بعد الخاء وهو الوارد في نسخ أخرى منها نسخة الشرح والتاء ساكنة في الأصل ولكن لمّا وليها ساكن كسرت لالتقاء الساكنين .

(وفي مادّة ـ ذ ي ل ـ ج ٣ ص ٣٦٨ س ١٢) « وأرض ـ متذيَّلة للمفعول أصابها لَطْخُ من مطرٍ ضعيف » . وضُبط (لطخ) بضمّةٍ واحدة في آخره والصواب تنوينه .

(وفي مادّة ـ ر ج ل ـ ج ٣ ص ٣٧٠ س ١١) « والرَّجُلُ محرّكة أن يُترك الفصيل يرضع أمّه ما شاء » . وضُبط (الرجل) بفتح فضمّ والصواب بفتحتين كما نصّ عليه بقوله محرّكة .

(وفي مادّة ـ ز ل ل ـ ج ٣ ص ٣٧٧ س ٢٤) « وكُسْرُسور الخفيف الظريف والحِفَّةُ والقتال والشرّ » بالحاء المهملة في (الحفّة) والصواب أنها بالخاء المعجمة .

(وفي مادّة ـ ز و ل ـ ج ٣ ص ٣٧٩ س ١٢) « وأمّا الزَّوالُ للذي يتحرّك في مشيته كثيراً وما يقطعه من المسافة قليل فبالكاف لا باللام وغلط الجوهريّ » الخ . ثمّ استشهد على صحة قوله برجز منه :

البُحتر المجذّر الزَّوَّاك

. والزوّاك بتشديد الواو فالوجه أن تشدّد أيضاً في (الزوال) وبه ضبط في اللسان .

(وفي مادّة ـ س ب ل ـ ج ٣ ص ٣٨٠ س ٢٣) « وذو السَبَل بن حَدَقة بن بطَّة» . باسقاط ألف (ابن) الواقع قبل حدقة والصواب اثباتها لأنه هنا خبر لا نعت .

(وفي مادّة ـ ط و ل ـ ج ٤ أوّل ص ٩ بالحاشية) « يقال شفة للانسان ومشفر للبعير ومجفلة للفرس » . بميم ثم جيم في لفظ (مجفلة) والصواب (جَحْفَلَة) بجيم فحاء مهملة وهي للفرس بمنزلة الشفة للانسان .

(وفي مادة ـ ع ث ل ـ ج ٤ ص ١٢ س ٣) وعَثَلت يَدُه جَرَت على غير استواء كعثمت » . ولا معنى لجرت هنا وانَّما الصواب (جَبَرت) بالموحّدة بعد الجيم وهو الوارد في نسخة الشرح وجاء في المتن في مادّة (ع ث م) « عثَم العَظْمُ المكسور أو يُخصّ باليد انجبر على غير استواء » .

(وفي مادة ـ ف ن ج ل ـ ج ٤ ص ٣٢ س ٢٢) « الفُنْجُلُ كقنفذ عناق الأرض والرجل الأفحج » . ورُوى (الفنحل) بالحاء المهملة ثمَّ جاء في المادّة (الفنجلة والفنجلَى) بالجيم في كليهما وهذه المادَّة واقعة بين مادَّتي (ف ن أ ل) و (ف ن د ل) وموقعها يحتمل كونها بالجيم فيكون الخطأ في رواية (الفنحل) بالحاء ويحتمل كونها بالحاء فيكون الخطأ فيما بعده . غير أنَّها رُويت بالجيم في نسخ أخرى منها نسخة الشرح ويؤيّده ماجاء في مادة (ف ج ل) من المتن .

(وفي مادة ـ م ه ل ـ ج ٤ ص ٥٢ س ٢٣) « وأمهل بالغ وأعْذَرَ »

بالدال المهملة في (أعدر) والصواب أنَّه بالذال المعجمة أي أبدى عُذْرَه .

(وفي مادّة ـ ن خ ل ـ ج ٤ ص ٥٥ س ١٧) « والمُنْتَخِلُ لقب مالك بن عُوَيْمِر الهذلي الشاعر » . ورُوي (المنتخل) بتقديم النُون على المثنّاة الفوقية بصيغة اسم الفاعل من انتخل والذي في الشرح واللسان (المتنخّل) بتقديم التاء على النون وتشديد الخاء من قولهم تَنَخَّل يتنخل وهو الصواب . قال البغدادي في حاشيته على شرح ابن هشام على بانت سعاد « المتنخل الهذلي شاعر جاهلي واسمه مالك بن عويمر وينتهي نسبه الى لحيان بن هذيل بن مدركة والمتنخل لقبه وهو اسم فاعل من تنخلته أى تخيّرته كانَّك صفيته من نخالته » .

(وفي مادة ـ ن م ل ـ ج ٤ ص ٦٠ س ١٨) « والنَمْلَةُ شَقٌّ في حافر الدابة وقروح في الجنب كالنَمْلْ وبَثْرَةٌ تخرج في الجسد بالتهاب واحتراق ويَرِمُ مكانها يسيراً ويدِب الى موضع آخر كالنَمْلَة » . ورُوي (كالنملة) بالتاء في آخره وبالضبط المتقدم أي بفتح فسكون ولا يخفى أنَّه تكرار لا معنى له . وقد وردت الكلمة بالتاء أيضاً في نسخة الشرح ولم يتكلَّم عليها الشارح وبها وردت أيضاً في جميع نسخ المتن المخطوطة والمطبوعة التي بيدنا . والظاهر أن الصواب (كالنَمْل) بلا تاء أي باطلاق النملة والنمل على هذا البثر كما أُطلقا على قروح الجنب وليحقّق .

(وفي أوّل مادة ـ هـ ج ل ـ ج ٤ آخر ص ٦٦) « الهَجْلَ المطمئن من الارض » بنصب الهجل والصواب رفعه على الابتداء .

(وفي مادّة ـ هـ ي ل ـ ج ٤ ص ٧١ س ١٢) في تفسير الهيولى « وشبّه الأواتل طينةَ العالَم به » الخ . ورُوي (الأواتل) بالمثناة الفوقيّة والصواب الأوائل بالهمز .

(وفي مادّة ـ أ ت م ـ ج ٤ آخر ص ٧١ ـ ٧٢) « الأَتْمُ أن تنفتق حُرْزَتانِ فتصيران واحدة » بالحاء المهملة والصواب (خرزتان) بالخاء المعجمة .

(وفي مادة ـ ب ل م ـ ج ٤ ص ٨٠ س ٩) « وبَلَمت الناقة وأبلمت اشتهت الفَخْل » والصواب (الفحل) بالحاء المهملة لا الخاء المعجمة .

(وفي مادة ـ ب ه ر م ـ ج ٤ ص ٨١ س ١٥) « وبَهْرَم لحيته حَتَّاها مُشْبَعَةً » . ولا معنى لحتَّاها بالمثنَّاة الفوقيَّة وانَّما هو حنَّاها بالنون أي صبغها بالحِنَّاء والبَهْرَمُ الحنَّاء كما فسر في هذه المادة .

(وفي مادّة ـ ج ث م ـ ج ٤ ص ٨٦ س ٤) « والجثَّامَةُ البليد والسيدُ الحليم ونوَّام لا يسافر كالجاثومِ والُجثَمَةُ كهمزة وصرد والصَعْبُ بن جثَّامة صحابي » . وروي (الجثمة) بالرفع والصواب جرُّه عطفاً على الجاثوم لانَّ المراد انَّهما بمعنى الجثَّامة على ما يستفاد من الشرح . ولا يصحُّ رفعه على الابتداء لانَّه يبقى بلا خبر وقد رأيناه مضبوطاً بكسرة في آخره على ما ذكرنا في بعض نسخ المتن .

(وفي مادّة ـ ج ر م ـ ج ٤ ص ٨٧ س ١٤) « جَرَمَهُ يجرمه قطعه والنَخْلَ جرْمًا وجَرَاماً ويكسر صَرَمه والنخلَ جرماً حَرَصَهُ كاجترمه » . وروي (حرصه) بالحاء المهملة والصواب (خَرَصَهُ) بالخاء المعجمة أي قطع خُرْصَهُ وهو جريده .

(وفي مادة ـ ج ز م ـ ج ٤ ص ٨٨ س ٢٣) « وانجزَمَ العَظْمُ انكسر » . هكذا بنقط ثلاث تحت الجيم والصواب أنَّها بنقطة واحدة وهي الجيم العربيَّة المعروفة ونقطها بثلاث ربَّما أوهم حكاية لغة أخرى في هذا الفعل .

(وفي مادة ـ ح ر م ـ ج ٤ ص ٩٣ س ١٢) « والمحروم الممنوع عن الخير ومن لا يَنْمِي له مالٌ والمُحَارِفُ الذي لا يكاد يكتسب ». وضُبط (المحارف) بكسر الراء أي بصيغة اسم الفاعل والصواب أنَّه بفتحها اذا كان بهذا المعنى كنص المؤلف في (ح ر ف).

(وفي مادّة ـ س ل م ـ ج ٤ ص ١٢٨ س ١٩) «وذو سَلَمِ بن شَدِيد بن ثابت » وضُبط (سلم) بكسرة واحدة لنعت الاسم بابن ورُوي (ابن) بلا ألف لأنَّها تحذف في هذه الصورة . والصواب أنَّ الابن هنا خبر لا نعت فالوجه اثبات ألفه وتنوين (سلم) لأنَّ المؤلف ذكر ذا سَلَمٍ ليخبر عنه بأنَّه ابن شديد ولو كان نعتاً لبقي المبتدأ بلا خبر كما يُعلم ممَّا قبله وبعده .

(وفي مادّة ـ س ل ه م ـ ج ٤ ص ١٣٠ س ٨) السَلْهَمُ كجعفر الضامر والطويل والناقِةُ من المرض » رواية (الناقة) بالتاء في آخره والصواب (النَاقِهُ) بالهاء من نَقِه من مرضه اذا صحّ .

(وفي مادة ـ س ن ب م ـ ج ٤ ص ١٣١ س ٥) سَنْبَمُو قريتان بمصر رغْمًا له * سِنْغْمًا إتباع أو هو بالشين » . وهما مادّتان فالمادَّة الاولى آخرها لفظ (بمصر) و (رَغْمًا له) تابع للمادَّة التي بعدها فكان الصواب وضعَ النجم بين المادَّتين وهو علامة الفصل كما جاء بعد ذلك في مادة (ش ن غ م ـ ص ١٣٥) لأن مجيئه بعد رغماً له موجب للاضطراب في معنى العبارة .

(وفي مادّة ـ س و م ـ ج ٤ ص ١٣٢ س ٢) « ويَسُومُ جبل متصل بجبل فرقد لا ينبتان غير النبع والشَوْحَط » . ورُوي (الشوحظ) بالظاء المعجمة والمراد به الشجر الذي تُتَّخذ منه القسيّ وهو بالطاء المهملة بل لا وجود لهذه المادة بالمعجمة في كتب اللغة التي بأيدينا .

(وفي أول مادة ـ ص ك م ـ ج ٤ ص ١٣٧ س ٢١) « صَكَمَهُ ضربه ودفعه والفَرَسَ على لجامه عضَّه ثمَّ مدَّ رأسَه كأنَّه يغالب » . بنصب (الفرس) والوجه رفعه على الفاعليَّة لصَكَم كما يفهم من العبارة لأنَّه يريد صكم فلانٌ فلاناً ضربه ودفعه وصكم الفرسُ على لجامه عضه الخ .

(وفي أول مادّة ـ ظ أ م ـ ج ٤ ص ١٤٣ س ١٤) « الظَّأْمُ الكلام والجلبة وسِلْفُ الرجل وظأَمَهُ تزوَّج كل واحد منهما أختاً » . ورُوي (ظَأَمَهُ) على فَعَلَ بفتحتين والصواب (ظاءَمَهُ) على المفاعلة وبذلك ورد في نسخة الشارح حيث قال بمزج العبارة « وقد ظاءمه وظاءبه مُظاءمةً ومظاءبةً اذا تزوَّج كل واحد » الخ ونحوه في الاقيانوس للسيد أحمد عاصم وهو ترجمة القاموس للتركيَّة بل هو الذي يقتضيه القياس في مثله وحسبك قول المؤلف في (ظ أ ب) « والمظاءبة أن يتزوَّج انسان امرأة ويتزوج آخر أختها » . وقد وقع مثل هذا الخطإِ في هذه المادَّة من اللسان أيضاً .

(وفي مادّة ـ ع ج م ـ ج ٤ ص ١٤٥ س ١٤) « والسيفَ هزّه تجْرِبَةً » بدون نقط في الحرف الذي قبل الجيم وصوابه (تجربة) بالمثنَّاة الفوقية وهو ظاهر .

(وفي مادة ـ ل غ م ـ ج ٤ ص ١٧٣ س ٢٢) « والمُلاَغِمُ ماحول الفم وتلغَّم بالطيب جعله فيها وبالكلام حرَّكوا مَلاَغمهم » . وضُبط (المُلاغم) بضم أوله و (مَلاغمهم) بفتحه والصواب الثاني لأنه جمع مَلْغَم بفتح فسكون ففتح قال في اللسان « ويشبه أن يكون مَفْعَلاً من لُغام البعير سمي بذلك لأنَّه موضع اللغام » .

(وفي مادة ـ ل ق م ـ ج ٤ ص ١٧٤ س ٢) « وتِلِقَّامُ وتلقامة

و تشد قافهما أي عظيم القَم » . بضمة واحدة في آخر كليهما ولا يظهر وجه منعهما من الصرف فالصواب تنوينهما .

(وفي مادة ـ وسم ـ ج ٤ ص ١٨٣ س ١٢) « والمَيْسَمُ بكسر الميم المكواة » . وضبط (الميسم) بفتح الميم مع النص على كسرها كما ترى .

(وفي مادة ـ ه م م ـ ج ٤ ص ١٨٩ س ١٤) « والهَمِيمُ المطر الضعيف كالتهميم واللَّيَنُ حقن في السقاء ثم شرب ولم يمخض » . وروي (اللين) بالمثناة التحتية والصواب بالموحدة .

(وفي مادة ـ ب س ن ـ ج ٤ ص ١٩٨ س ١٧) « والباسنة سكة الحرّاث وآلات الصنّاع وجُوالق غليظ من مشاقة الكتّان جمعه بَاسِنُ » . وروي (باسن) بوزن فاعل ممنوعاً من الصرف في هذه النسخة والنسخة البولاقية المطبوعة سنة ١٢٧٢ . وورد منوّناً في نسخة الميمنية المطبوعة بالقاهره سنة ١٣١٩ والنسختين الهنديّتين المطبوعتين بكلكتة سنة ١٢٣٢ و١٢٧٠ والتنوين هو ما تقتضيه صيغة اللفظ ان صحّ أنه كذلك لعدم المانع له من الصرف وكأنه بهذه الصيغة اسم جنس جمعي ولكن لا يخفى أنّه قليل الورود فيما كان من صنع المخلوقين كلَبِنة ولَبِن .

وتحقيق المقام أنّ عبارة المؤلف لا تخلو من اضطراب والذي يظهر لنا أن لفظ (باسن) محرّف عن (بآسن) على فَعَالِل وقد وجدناه كذلك في النسخ الأربع المخطوطة التي عندنا وعليه فالوجه ضبطه ممنوعاً كما تقدم وهو جمع (بَأْسنَة) بالهمزة لغة في الباسنة بالألف ويدلّ على ذلك قول صاحب اللسان عن الباسنة « ومنهم من يهمزها قال الفرّاء البأسِنة كساء مخيط يجعل فيه طعام والجمع البآسن » . أما جمع باسنة بالألف الليّنة فقياسه بَوَاسِن على فواعل وقد

ورد بعد ذلك في اللسان بما نصّه «ابن برّيّ البواسن جمع باسنة سلال القفّاع » . فيعلم من ذلك ما في عبارة القاموس من الخلل باقتصاره في المفرد على المخفّف وفي الجمع على المهموز . والذي في نسخة الشرح (بآسن) أيضاً بالهمز كما ذكرنا والظاهر أنّه أراد التخلص ممّا في عبارة المتن من الخلل فقال على أسلوبه في المزج « والباسنة جُوالق غليظ يتّخذ من مشاقة الكتّان أغلظ ما يكون ومنهم من يهمزها وقال الفرّاء هو كساء مخيط يجعل فيه طعام جمعه بآسن وقال ابن برّيّ البواسن جمع باسنة سلال القفّاع » ولو أنه لم يأت بالواو في قوله (وقال الفرّاء) كما صنع صاحب اللسان لانصرف الجمع الى المهموز وتهيأ له ما أراده من تقويم العبارة .

(وفي مادة ـ ب ص ن ـ ج ٤ ص ١٩٨ س ٢١) « بُصّانُ كغراب ورُمّان شهر ربيع الآخر » . وضُبط (بصّان) بتشديد الصاد وكان الأولى تخفيفها لأنه قدّم الوزن المخفف .

(وفي مادّة ـ ت ي ن ـ ج ٤ آخر ص ٢٠٢) « وتَمّام بن غالب ابن عَمْرٍو التياني أديبٌ صاحب المُوعَب » . ورُوي (عَمْرو) بفتح فسكون وبالواو في آخره في جميع النسخ المطبوعة بمصر وبالهند التي اطلعنا عليها وورد بالواو أيضاً في نسخة الشرح . وجاء في مجلة لغة العرب التي كانت تصدر في بغداد (ج ٤ ص ٥ بالحاشية) أنّ صوابه (عُمَر) بضم ففتح كما ورد في بغية الوعاة للسيوطيّ ووفَيات الأعيان لابن خلكان وكشف الظنون وفي المقدّمة التي كتبها العلامة الشيخ نصر الهورينيّ لكتاب الصحاح المطبوع ببولاق [1] وكما ورد أيضاً في نسختين مخطوطتين من المتن موجودتين ببغداد كتبت احداهما

(١) ورد في هذه المقدمة بلفظ (عمرو) بالواو في نسخة الصحاح المطبوعة ببولاق سنة ١٢٨٢ ولكنه ورد بلا واو في النسخة المطبوعة في بولاق أيضا سنة ١٢٩٢ ولعل العلامة الهوريني وقف على صحته فأصلحه قبل موته لانه توفي سنة ١٢٩١

في حياة المؤلف سنة ٧٦٨ . قلنا وقد وجدناه كذلك بلفظ (عُمَر) في النسخ الأربع المخطوطة التي عندنا .

(وفي مادة ـ ح ج ن ـ ج ٤ ص ٢٠٩ بالحاشية) « وفي الأساس الفزوة الحجون هي المورّى عنها بغيرها » . برواية (الفزوة) بالفاء والصواب (الغزوة) بالغين المعجمة كما وردت في عبارة المتن .

(وفي مادّة ـ ح ض ن ـ ج ٤ ص ٢١٢ س ٢) « ويقال للأسافي سفْع حواضِن أي جوائم » . ورُوي (الأسافي) بالسين والصواب أنها بالثاء المثلثة جمع أُثفِيَّة للحجر الذي توضع عليه القدر قال زهير :

أثافيَّ سُفْعاً في معرّس مِرْجَلٍ ونُؤْياً كجِذْم الحوض لم يتثلَّم

(وفي مادة ـ د ن ن ـ ج ٤ آخر ص ٢١٩) « ودَثَن محرّكة بلد » . هكذا بالثاء المثلثة وصوابه (دَنَن) بالنون والا لم يكن لذكره معنى في هذه المادّة .

(وفي مادة ـ ر ي ن ـ ج ٤ ص ٢٢٦ س ١٩) « والرأْنُ كالخُفّ الا أنه لا قدم له وهو أطول من الخفّ » . ورُوي (الرأن) بالهمز محرّكا والصواب أنه (الرَان) بالالف الليّنة .

(وفي مادّة ـ ز م ن ـ ج ٤ ص ٢٢٨ س ٩) « وزِمَّان بالكسر والشدّ جدٌّ لِفنْدٍ الزِمّانيّ واسمٌ الفندِ شَهْلُ بن شيبان » وضبط (اسم) بالتنوين والصواب حذفه للاضافة .

(وفي مادّة ـ س ت ن ـ ج ٤ ص ٢٢٩ س ٧)« الأَستَنُ والأسْانُ أصول الشجر البالية » . برواية (الأسْان) بفتح أوّله وبسين ساكنة بعدها ألف والصواب (الأَسْتَان) بمثنّاة فوقيّة بعد السين .

(وفي مادة ـ س خ ن ـ ج ٤ ص ٢٢٩ س ٢٠) «وسُخاخين بالضم ولا فُعاعيل غيره». بالقاف في أوّل (فعاعيل) والصواب أنّه بالفاء لأنّه هنا وزن والأوزان يأتون بها من مادّة (ف ع ل) كما هو معلوم.

(وفي مادة ـ س ر ج ن ـ ج ٤ ص ٢٣٠ ش ٧) «السِرْجين والسرْقين بكسرهما الزبل معرّبا سَرْكينٍ بالفتح». وضُبط (سركين) بكسرة واحدة في آخره غير منوّن والصواب تنوينه.

(وفي مادّة ـ ش ن ن ـ ج ٤ ص ٢٣٧ س ٣) «واسْتَشَنَّ هُزل والى اللَّبَن علم والقِرْبَةُ أخلقت كاسْتَشَنَّتْ وتَشَنَّنتْ وتَشَانَّتْ». ولا يخفى أن قوله (كاستشنت) مكرر بلا فائدة لانّه نفس الفعل الاوّل وقد ورد كذلك في النسخة البولاقية المطبوعة سنة ١٢٧٢ ونسخة الميمنيّة المطبوعة سنة ١٣١٩ وورد في نسختين مخطوطتين (كشنّت) ولم نعثر عليه في اللغة بهذا المعنى وورد في نسخة الشرح (كاستشت) وهو تحريف أيضاً. والصواب الذي يظهر لنا (كاشْتَنَّتْ) على افتعل وهو الوزن الذي لم يذكره المؤلف بين هذه الأفعال وذكره صاحب اللسان في قوله «وتشنّن السِقاء واشْتَنَّ واستشنّ أخلق». ويجوز أن يكون مراد المؤلف (كأشَنَّتْ) على أفعل وهو الوارد في نسختين مخطوطتين وفي النسختين الهنديّتين المطبوعتين بكلكتّه سنة ١٢٣٢ و ١٢٧٠ غير أننا لم نره مذكوراً الا في معيار اللغة للشيرازيّ حيث قال «واستشنَّ على استفعل هُزل والى اللبن علم بالعين المهملة والميم كباع والقربةُ أخلقت كأشنَّت إشناناً وتشنَّنت على تفعّل وتشانّت على تفاعل» والمؤلف من علماء القرن الثالث عشر ولم يذكر مصدره فالعهدة فيه عليه.

(في مادة ـ ص غ ن ـ ج ٤ ص ٢٣٧ س ٢٢)« والصَغانة كسحابة من

من الملاهي معرّبةُ جِفَانَهْ » . ورُويت (جِفانة) بالفاء ووردت مصحّفة بذلك في نسخة الميمنية المطبوعة سنة ١٣١٩ وفي نسخة الشارح أيضاً و لم يتعرّض لشيء فيها بسوى قوله « بالجيم الفارسية » . والصواب (چغانة) بالجيم الفارسية المفتوحة والغين المعجمة وهي كلمة فارسية تطلق على آلة للطرب كما في معاجمهم وصرّح الحفيد في الدرر المنتخبات المنثورة بأنها التي قيل في تعريبها صغانة بالصاد بدل الجيم . وقد وردت بالغين المعجمة أيضاً في النسخ المخطوطة التي بيدنا من المتن وفي نسختي كلكتّة المطبوعتين سنة ١٢٣٢ و ١٢٧٠ ونسخة بولاق المطبوعة سنة ١٢٧٢ وفي ترجمة القاموس الى التركيّة لعاصم .

﴿ تتمةّ ﴾ يكثر ورود هذه اللفظة في كتب الادب مصحّفة على ضروب شتى فليُتنبه الى أن الصواب فيها ما ذكرناه . وممّا وردت فيه ما يروى من أنّ جامع التوبة الذي بظاهر دمشق كان أصله خاناً للملاهي فهدمه الملك الاشرف موسى الايّوبيّ وأبطل ضمانه وعمّره جامعا سمّاه الناس بجامع التوبة كانه تاب الى الله وأناب ممّا كان فيه واتّفق أنّ أوّل من ولي خطابته شخص يعرف بالجمال البستيّ وكان في صباه يلعب بالچغانة ولمّا توفّي ولي عوضه العماد الواسطيّ الواعظ وكان متّهما باستعمال الشراب وكان صاحب دمشق يومئذ الصالح عماد الدين اسماعيل الايوبيّ فكتب اليه بعض الشعراء بهذه الابيات :

يامليكاً أوضح الحقّ لدينا وأبانَهْ
جامع التوبة قد حمّلني اليوم أمانه
قال قل للملك الصا لح أعلا الله شانه
يا عماد الدين يامن حمد الناس زمانه
كم الى كم أنا في بؤ س وضرّ وإهانه
لي خطيب واسطيٌّ يعشق الشرب ديانه

١٣٥٨٥

والذي قد كان من قبـ ل يغني بجفانه
فـكما كنت وما زا ت ولا أبرح حانه
ردَّني للنَّمط الأوَّل واستبق ضمانه

(وفي مادة ـ ط ب ن ـ ج ٤ ص ٢٤٠ س ٤) « والطَّبَن الجمع الكثير ويُحرَّك » . وضُبط (الطبن) بفتحتين أي محرَّكاً فلم يبق فائدة من قوله بعد ذلك (ويُحرَّك) والصواب أن يُضبط بفتح فسكون على ما يقتضيه اصطلاحه اذا أطلق .

(وفي مادّة ـ ط ح ن ـ ج ٤ ص ٢٤٠ بالحاشية) « دويبةٌ على هيئة أمّ جبين الا انها ألطف منها » . بالجيم في أمّ جبين والصواب أنها (أم حُبَيْن) بالحاء المهملة والتصغير وهي أنثى الحرباء وقيل دويبة على خلقة الحرباء .

(وفي مادّة ـ ع د ن ـ ج ٤ ص ٢٤٣ س ٢) « وعَدَنة محركة موضع بناحية الرَبَدَة » . والصواب (الرَبَذَة) بالذال المعجمة .

(وفي مادة ـ ل د ن ـ ج ٤ اوّل ص ٢٦٢) « ولِدَنٌ كـكَتِف » . بكسر اللام وفتح الدال والصواب العكس كما يقتضيه الوزن بكتف .

(وفي مادة ـ و ذ ن ـ ج ٤ ص ٢٧٠ س ١١) « التَوَدُّنُ الصَرْف والاعجاب وواذِنانُ بكسر الذال قرية باصفهان » . وهو كلّ ما في المادّة ورُوي (التودّن) بالمهملة والصواب بالذال المعجمة كما يُعلم من ذكره واذنان بعده ومن إتيانه بهذه المادّة مستقلّةً بعد (ودن) ولو كانت بالمهملة لأُدمجت فيها .

(وفي مادّة ـ س و هـ ـ ج ٤ ص ٢٨١ س ٩) « سُوهَايْ بالضمّ قرية باخميم من أرض مصر » . باسكان آخر سوهاي والصواب بضمةٍ واحدة

لرفعه على الابتداء ومنعه من الصرف .

(وفي مادة ـ م و هـ ـ ج ٤ أول ص ٢٨٨) « وهي أَمْيَهُ مِمّا كانت وأَمْوَهُ » . بضبط الياء من (أميه) بالفتح والكسر دلالة على مجيء الضبطين فيه والصواب حذف الكسرة لأنَّ كلا اللفظين على أَفْعَل بفتح العين.

(وفي مادة ـ أ س و ـ ج ٤ ص ٢٩٤ س ٦) « وأَسّاهُ تأسيةً فتأَسّى عزّاه فتعزّى وأتَسَى به جعله أسوة » . والصواب في رسمه (وائْتَسَى به) .

(وفي مادة ـ أ ش ي ـ ج ٤ ص ٢٩٤ س ١٣) « وأَشِيَ اليه كرضي أشْياً اضْطَرَّ » . ببناء (اضطرّ) للمعلوم والصواب بناؤه للمجهول وقد تقدّم الكلام عليه في كلامنا على مادّة (أ ض ض) .

(وفي مادّة ـ ج و ي ـ ج ٤ ص ٣٠٨ س ١٠) « الجَوَى هَوًى باطن والحزن والماء المنتن والحُرْقة وشدَّة الوجد والسلّ وتطاول المرض وداء في الصدر جَوِيَ جَوًى فهو جَوٍ وجَوًى وَصفٌ بالمصدر وجَوِيَةٌ كرضيةٍ واجتواه كرهه » . هكذا بالتاء في آخر (جوية) أي على أنّه مؤنَّث جَوٍ وهو الوارد أيضاً في النسخة البولاقيّة المطبوعة سنة ١٢٧٢ والنسخة المطبوعة بالميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٩ . والذي في النسخ الاربع المخطوطة التي اطلّعنا عليها والنسختين الهنديّتين المطبوعتين في كلكتّة سنة ١٢٣٢ و ١٢٧٠ « وجَوِيَهُ كرَضِيَهُ » بضمير الغائب في آخره أي بجعله فعلا متعديًا على وزن رَضِيَ في معنى اجتواه أي كرهه وهو الوارد أيضاً في نسخة الشرح وترجمة القاموس لعاصم والظّاهر أنه الصواب الذي أراده المؤلف وذلك لأنَّ في الاعتماد على الرواية الاولى إخلالاً بذكر صيغة فعل واردة من المادَّة في هذا المعنى ذكرها غيره من اللغويّين وليس في النصّ على مؤنّث صفة بإلحاق التاء في آخرها كبير فائدة تعوّض ما يفوت

من هذا الاخلال ولهذا نرجّح أنّه أراد صيغة الفعل فحرّفها النُسّاخ . وليت المؤلف جمع بينهما كما فعل صاحب اللسان حيث قال « جَوِيَ جَوًى فهو جَوٍ وجَوًى وصْفٌ بالمصدر وامرأة جَوِيَةٌ وجَوِيَ الشيءَ جَوًى واجتواه كرهه » .

(وفي مادّة ـ ح ل و ـ ج ٤ ص ٣١٣ س ١١) « وحُلْوٌ لرجال من يستخفُّ و يستحلي » . والصواب (الرجال) باثبات الالف وهو ظاهر .

(وفي مادّة ـ ح و و ـ ج ٤ ص ٣١٥ س ١٣) « الحُوَّة بالضم سواد الى لخُضْرَةٍ أو حمرة الى سواد » . والصواب (الى الخُضْرة) بالألف .

(وفي مادة ـ م ن ي ـ ج ٤ ص ٣٨٤ س ١١) « والمُنْيَةُ بالضمّ ويكسر والمُنْوَة أيّام الناقة التي لم يُستيقن فيها لِقاحها من حِيالها فمُنية البِكْرِ التي لم تحمل عشر ليالٍ ومُنية الثنِيّ وهو البطن الثاني خمس عشرة ليلة » . وضُبط (الثنِيّ) بفتح فكسر وتشديد الياء بوزن فَعِيل وهو غير مراد هنا لانّ معناه البعير الذي بلغ السادسة من عمره سمّي بذلك لأنّه يُلقي ثَنِيَّته في هذا السن ويقال للناقة التي في سنّه ثَنِيَّة . أما الناقة التي حملت المرّة الثانية وهي المرادة هنا فهي (الثِنْيُ) بكسر فسكون وولدها ثِنْيُها أيضا كما يقال لتي ولدت أوّل مرّة بِكْرٌ ولولدها بِكر .

(وفي مادّة ـ ن س و ـ ج ٤ ص ٣٨٧ س ١٣) «النِسْوَة بالكسر والضمّ والنساء والنِسْوَان والنِسْوَن بكسرهنّ جموع المرأة من غير لفظها» وضُبط (النِسْوَن) بكسر فسكون ففتح أي على وزن درهم وقد نبّه العلامة اليازجيّ في الضياء (ج ٦ ص ٦١١ بالحاشية) على أنه وهم من الناسخ أو المصحّح قال «وكأنه لمّا ذُكر هناك على عقب النسوان سبق الى ظنّه أنّه مقصور منه وليس بشيء لانّ هذا المثال لم يعهد في شيء من الجموع » وبيّن أنّ الصواب (نِسُون) بكسر فضمّ كما ضُبط في هذه المادة من اللسان

﴿ استدراك ﴾

(في مادّة ـ ج ر ب ـ ج ١ ص ٤٦ س ٣) «وابن سعد في هُزَيل»

والصواب (هذيل) بالذال المعجمة لا بالزاي

(وفي مادة ـ ج ل س ـ ج ٢ ص ٢٠٣ س ٩) « ومُجَالس بالضم فَرَس» والصواب (مُجالس) بالجيم العربيّة

